الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

١-١ المقـدمـــة

١-٢ مشـكلة الدراســـة

١-٣ أهـداف الدراســـة

١-٤ أهميــة الدراســـة

١-٥ الدراســات الســابقة

١-٦ فرضيات الدراسة

١-٧ مجتمع الدراسة

١-٨ قياس متغيرات الدراسة

١-٩ نموذج الدراسة

١-١٠ التعريفات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

١ + المقدمـــــــة :

إن استخدام الرقابة المالية مع تكنولوجيا المعلومات ، يؤدي إلى تحسين جوانب كثيرة مـــن شؤون الحياة سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع وفي مختلــف مجـــالات الأعمال . ومن المؤكد أن الرقابة المالية الفعالة مع تكنولوجيا المعلومـــات ، تقـــدم خـــدمات كثيرة للمدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية ، كبناء نظام للرقابـــة الماليـــة قـــوي وذات كفاءة عالية ، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الســـليمة فـــي شـــركات الكهربـــاء ، وتشجيعهم على تطوير نظام الرقابة المالية باستمرار لمواكبة المســـتجدات فـــي تكنولوجيـــا المعلومات . وكذلك يعتبر قطاع الكهرباء في الأردن من أهم القطاعات التي تدعم الاقتصـــاد الوطني ، لذلك لابد من السعي للوصول إلى تحقيق كفاءة نظام الرقابة الماليـــة فـــي جميـــع شركات الكهرباء الأردنية.

كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تستخدمها مختلف أنـــواع منشـــآت الأعمال الهادفة وغير الهادفة إلى الربح في عملياتها المختلفة ، ولقد ظهر جانـــب اســـتخدام تكنولوجيا المعلومات في شركات الكهرباء لتحقيق كفاءة الرقابة المالية ، وذلك في عمليـــات التخطيط و الإشراف و التدقيق والرقابة المالية على الإيرادات و النفقات .

وفي نفس الوقت شهدت عملية التدقيق تطورا متزايدا أثناء مواكبة التطورات في تكنولوجيـــا المعلومات لدى شركات الكهرباء الأردنية .

١-٢ مشكلة الدراسة :

تعتبر الرقابة المالية جزء مهم من الرقابة الداخلية التي تمكن الإدارة من التأكد من حسن استخدام الموارد المالية ، ومنع الاختلاس والتأكد من تحقيق الأهداف المخطط لها والمرسومة حسب سياسات الشركة ، عادة تسعى الإدارة جاهدةً إلى تحقيق كفاءة و فاعلية الرقابة المالية ، أيضا تقوم بتطوير وتحسين أنظمة الرقابة المالية ، وبالتالي تحقيق نجاح للإدارة العليا ناتج عن تحقيق الكفاءة و الفعالية في أنظمة الرقابة الداخلية ومنها الرقابة المالية لذلك تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية :

١- هل توفر الهيكل التنظيمي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية ، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية ؟

٢- هل توفر الاستقلالية تعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية ، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية ؟

٣- هل توفر نظام لتقدير المخاطر يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية ، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية ؟

٤- هل توفر النظام المحاسبي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية ، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية ؟

١-٣ أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للتعرف على أثر الهيكل التنظيمي ، النظام المحاسبي ، وتقدير المخاطر والاستقلالية على كفاءة نظام الرقابة المالية ، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١- بيان أثر توفر الهيكل التنظيمي على تحقيق كفاءة الرقابة المالية حسب وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية.

٢ بيان أثر توفر النظام المحاسبي على تحقيق كفاءة الرقابة المالية حسب وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية.

٣- بيان أثر توفر الاستقلالية على تحقيق كفاءة الرقابة المالية حسب وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية.

٤- بيان أثر توفر نظام لتقدير المخاطر على تحقيق كفاءة الرقابة المالية حسب وجهة نظر المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية.

١-٤ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام الكبير الذي يوليه المدققين الداخليين ، في شركات الكهرباء الأردنية لأنظمة الرقابة المالية ، عند إجراء أي تطوير أو تعديل على الأنظمة التقليدية و الاتجاه نحو الأنظمة الحديثة ، إذ يقوم المدققين بفحص و تقييم هذه الأنظمة لتحديد درجة الموثوقية فيها والاعتماد عليها. فكلما كان هناك كفاءة في أنظمة الرقابة المالية المطبقة كلما انعكس ذلك ،على قوة نظام الرقابة الداخلية المطبقة، في شركات الكهرباء الأردنية و العكس في حال كان لا يوجد كفاءة في الرقابة المالية، يدل ذلك على ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، في شركات الكهرباء الأردنية. يتوقع أن تفيد هذه الدراسة في تحسين الأداء الداخلي للمدققين الداخليين و المحاسبين وتطوير نظام الرقابة المالية في شركات الكهرباء في الأردن كما أنها تصف مشكلة واقعية ظهرت أثناء قيام الباحثة بجولة ميدانية على شركات الكهرباء لعمل مقابلات مع المدققين الداخليين ، تبين أن بعض شركات الكهرباء الأردنية مازالت تعمل على النظام اليدوي القديم و لم تواكب التطورات الحاصلة

في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات الرقابة المالية و التدقيق ، هنا تظهـر أهميـة الدراسة لأنها تبرز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام الرقابة المالية فـي شركات الكهرباء الأردنية ، لتحقيق أهدافها بما يتوافق مع متطلبات العصـر و المؤسسـات الخدمية .كما أتمنى أن تسهم نتائج الدراسة الحالية في زيادة وعـي القـائمين علـى نظـم المحاسبة ، التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية ، نحو أهمية تحقيق كفاءة الرقابـة المالية في شركات الكهرباء باستخدام تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي سيساعدهم في اتخـاذ القرارات المناسبة لمعالجة الأخطاء التي قد تحصل ، والتوجه نحو تطـوير نظـام الرقابـة المالية القديم ، و مواكبة تكنولوجيا المعلومات.

١-٥ الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أنظمة الرقابة الداخلية بالبحث و التحليـل و التقييم نعرضها بدءاً بالدراسات العربية ، ثم الدراسات الأجنبية مرتبة من الأحدث إلى الأقدم كما يلي :

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة (العجمي ، 2009) بعنوان : " **دور تكنولوجيا المعلومات فـي تطـوير نظـم الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية** " [1]هدفت الدراسة إلـى معرفـة دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية من خلال دراسة دور الرقابة التنظيمية وتوثيق النظم المحاسـبية ورقابـة الأجهـزة فـي الوصول للنظام والرقابة على المدخلات و الرقابة على المخرجات في تطوير أنظمـة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية . توصلت الدراسة إلـى مجموعـة مـن النتائج :أن تطبيق الرقابة العامة الرقابة التنظيمية ، توثيق النظم المحاسـبية ، رقابـة الأجهزة الرقابة في الوصول إلى النظام الرقابـة علـى المـدخلات الرقابـة علـى المخرجات يؤدي إلى تطوير نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجاريـة الكويتيـة .أن

(١) محمد عبد الله حجرف العجمي "**دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم الرقابـة الداخليـة لـدى البنوك التجارية الكويتية** "رسالة ماجستير،جامعة آل البيت ، الأردن 2009م .

تطبيق الرقابة على التطبيقات (الرقابة على المدخلات و الرقابة علـــى المخرجـــات) يؤدي إلى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية .

٢. دراسة(حمدونه ، حمدان ٢٠٠٨) بعنوان : " **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلـــة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية**"[١]

هدف هذا البحث إلى دراسة التدقيق الالكتروني في فلسطين من حيث المجـــالات التـــي يستخدم فيها مدققو الحسابات الخارجيين تكنولوجيا المعلومات ، وتقويم مدى الاســـتخدام له في مختلف مجالات و أنشطة التدقيق من حيث : التخطيط ،الرقابـــة،التوثيق، وأثـــر التدقيق الالكتروني على جودة الأدلة، أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين فـــي فلســـطين يستخدمون التدقيق الالكتروني في التخطيط والرقابة والتوثيق إلى حد دون المتوسط فـــي الوقت نفسه أظهرت الدراسة أن استخدام التدقيق الالكتروني يساعد على تحسين جـــودة أدلة التدقيق .

٣. دراسة (النور، ٢٠٠٧) بعنوان :"مدى تأثير كفاءة و فاعلية أنظمة الرقابة الداخليـــة على تخطيط إجراءات التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية " [٢]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير كفاءة و فاعلية أنظمة الرقابـــة الداخليـــة علـــى تخطيط إجراءات التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وذلك من خلال بيان مدى تأثير كل من بيئة الرقابة ونظام المعلومات و الاتصال المحاسبي والإجـــراءات الرقابيـــة الكفؤة وعنصر تقدير المخاطر وعنصر مراقبة الأداء على تخطيط إجراءات التدقيق كمـــا هدفت أيضا إلى الكشف عن مدى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كـــل مـــن

---

(١) طلال حمدونه وعلام حمدان،"**مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات فـــي عمليـــة التـــدقيق (التـــدقيق الالكتروني) في فلسطين و أثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تـــدعم الـــرأي الفنـــي المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية** "، مجلة الجامعة الإسلامية،المجلد ١٦ ،العـــدد الأول ٢٠٠٨م .

(٢) أحمد عبد الله محمد النور"**مدى تأثير كفاءة و فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على التخطيط إجـــراءات التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية** "، رسالة ماجستير ،جامعة آل البيت ،٢٠٠٧م

حجم الوحدة الاقتصادية واعتبارات الأهمية النسبية وخبرة المدقق السابقة بالمنشأة وبين التخطيط إجراءات التدقيق بالإضافة إلى بيان مدى وجود فروق معنوية بين أراء المدققين يمكن أن تعزى إلى كل من الخبرة و المؤهل العلمي و المستوى الوظيفي.

٤. دراسة (القطاونة، 2005) بعنوان : " **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي** " دراسة على منشآت المصارف و التأمين المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول .[١] تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الأردنية العاملة ضمن قطاعي المصارف و التأمين المدرجة أسهمها في السوق الأول لبورصة عمان للسنة2004، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات أثر ذا دلاله إحصائية على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في منشآت المصارف و التأمين المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول ، إن لاختلاف نوع القطاع أثرا في مدى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات حيث تبين بأن قطاع المصارف يتمتع بمستويات تكنولوجية أعلى منها في المنشآت التأمين ،إن لاختلاف نوع القطاع أثرا في اختلاف فاعلية نظام المعلومات المحاسبي حيث تبين بأن قطاع المصارف يتمتع بأنظمة معلومات محاسبية ذات فاعلية أكبر منها في قطاع التأمين إن هناك مجموعة من المشكلات التي ترافق استخدام تكنولوجيا المعلومات وتؤثر على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ومن أبرزها الزيادة المتسارعة في التقدم التكنولوجي وفي ضرورة تأهيل المحاسبين لكي يتمكنوا من التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي في ظل التطورات التكنولوجية أن المنشآت الأردنية العاملة في قطاعي المصارف و التأمين تتمتع بمستويات تكنولوجية متقدمة.

---

(١) عادل محمد القطاونة"**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي**"رسالة الدكتوراه ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،الأردن 2005م.

٥. دراسة (دهمش ، أبوزر 2005) بعنوان : " **الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات ."**[١]هدفت هذه الدراسة إلى فرض نظم معالجة البيانات الحديثة تحديات مخاطر جديدة لعملية التدقيق ولما كان من الممكن القيام بتدقيق القوائم المالية بواسطة تقييم ومراقبة الضوابط الرقابية على أساس العمليات ، و النظم المحاسبية الورقية فقد تحولت منشات الأعمال و بدرجة متزايدة نحو العمليات و النظم المحاسبية الالكترونية ، و تعتبر تكنولوجيا المعلومات جزءا حساسا في معظم استراتيجيات الأعمال في الأسواق العالمية المنافسة ، وهناك عوامل عديدة تشير إلى توسع في عالم تكنولوجيا المعلومات والتي تضع مطالب اكبر على بيئة الرقابة بخصوص تكنولوجيا المعلومات ، وتبين النتائج أنه لابد من توفر الضوابط الرقابية في ظل وجود بيئة تكنولوجيا المعلومات ، وأن هذه الضوابط ضرورية في التدقيق الداخلي .

٦. دراسة (يحيى، رشيد 2005) بعنوان : "**المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة ."**[٢] تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المعرفة التقنية و أهمية أخذها بعين الاعتبار عند استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة و عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة ,توضيح دور المعرفة التقنية في تشغيل نظم المعلومات المحاسبية من خلال توضيح مدى قدرة القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في تشغيل المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، وتحديد أهم المتطلبات اللازمة لاكتساب المعرفة التقنية من قبل القائمين على عمل المعلومات المحاسبية في ظل تقنيات المعلومات الحديثة ، ولقد بينت النتائج أن المعرفة التقنية أحد المتطلبات الأساسية لكافة القائمين على عمل وسائل تقنيات المعلومات الحديثة ، تتعلق المعرفة التقنية بإمكانية التطبيق العملي للأساليب العلمية المستخدمة في أعمال الوحدة الاقتصادية ، تبين أيضا أن

---

(١) نعيم دهمش ،عفاف اسحق أبوزر"**الضوابط الرقابية و التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات** " جامعة الزيتونة الأردنية ،المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس 2005م .

(٢) زياد هاشم يحيى ،ناظم حسن رشيد "**المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة** "جامعة الزيتونة الأردنية ،المؤتمر العلمي السنوي الخامس2005م.

المعرفة التقنية جزءا من المعرفة المحاسبية التي يمكن أن تتكون نتيجة استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة في عمل نظم المعلومات المحاسبية ، وأن هناك دورا مهما للمعرفة التقنية في زيادة قدرة القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات ذلك من خلال القدرة على تشغيل المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية .

٧. دراسة (السقا ،الحمداني ، الطائي 2005) بعنوان: **" الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير و القوائم المالية ."** [١] أهداف البحث يكمن تحديدها بكل من: توضيح مفهوم إدارة الخطر في ظل استخدام تقنيات المعلومات في الوحدات الاقتصادية توضيح مفهوم النشر الإلكتروني للتقارير و القوائم المالية و أهميته في تقرير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتحديد أهم المتطلبات اللازمة لتقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير و القوائم المالية .نتائج الدراسة ما يلي : هناك علاقة ذات أهمية وتأثير كبيرين لإدارة الخطر في ظل استخدام وسائل تقنيات المعلومات في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة ،يمثل النشر الإلكتروني للتقارير و القوائم المالية أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة ، قد يصاحب النشر الإلكتروني للبيانات و القوائم المالية العديد من المشاكل منها مصداقية هذه القوائم ، وثقة المستخدمين بما ورد فيها و للإفصاح المصاحب لها ، نظرا لكون الاتصالات في الوقت الحاضر غالبا ما تتعلق باستخدام الإنترنت في العديد من الأغراض فإن الأمر يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة التحقيق من أمن الإنترنت إن استخدام شبكة الإنترنت لنشر التقارير و القوائم المالية

---

(١) زياد هاشم السقا ، خليل إبراهيم الحمداني ، ناظم حسن الطائي"**الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير و القوائم المالية** "جامعة الموصل ، العراق ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس 2005م .

يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظرا لتعدد استخدامات وسائل تقنيات المعلومات في مختلف المجالات ، يتطلب من نظام الرقابة الداخلية ضرورة توفير مجموعة من الأساليب تتعلق بكل من (أمن الأفراد ،أمن الأجهزة و المعدات أمن البرمجيات ، أمن الاتصالات) توفير كافة الإجراءات التي يتطلب القيام بها لتحقيق أمن المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية هي في معظمها عبارة عن إجراءات تتعلق بتوفير الحماية المادية للوسائل المستخدمة في تقنية المعلومات .

٨. دراسة (دهمش ،أبوزر 2004) بعنوان : " **إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات و التأهيل المحاسبي**". [١] تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية إدارة المعرفة و تطورها و المبادئ التي تقوم عليها وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات واثر ذلك على التأهيل المحاسبي باستخدام الأنظمة المحوسبة ، ومعايير التطوير و التطبيق للنظم المستخدمة في الأعمال التجارية ، كما تطرق إلى التجارة الإلكترونية و المشاكل الناجمة عن تطبيق إدارة المعرفة و نظمها و الانتقادات الموجهة لها ، وتبني الإرشادات و التوجيهات العالمية لمتطلبات تأهيل المحاسبين من خلال التزويد ببرامج التدريس و التأهيل المحاسبي في الجامعات و المعاهد التجارية باستخدام و تطبيق تكنولوجيا المعلومات وأمنها ، والذكاء الاصطناعي و البشري من خلال إنشاء و بناء وتقديم المعرفة و إدارتها ، من أجل تزويد المجتمع بكفاءات و قدرات و أهليات ذات مستوى رفيع لتلبية متطلبات المحاسبة الجديدة المتمثلة في عالم وعصر الإبداع و المعلوماتية و المعرفة ، وتبين النتائج أن تكنولوجيا المعلومات المحرك الرئيسي في صياغة كل من الجودة الشاملة وإدارة المعرفة . حيث توفر تكنولوجيا الأدوات الجديدة التي أحدثت تحولا كبيرا في دور المحاسبين و المدققين ليصبحوا أكثر فاعلية من دورهم التقليدي ، وذلك باستخدام المهارات الحاسوبية و مواجهة المستجدات على مهنتهم بكفاءة واقتدار ، مما ينعكس على نجاح أعمال المنظمات و تبادل المعرفة وإدارتها .

---

(١) نعيم دهمش ، عفاف اسحق أبوزر **"إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات و التأهيل المحاسبي "** جامعة عمان العربية للدارسات العليا ، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع ، 2004م.

٩. دراسة (الذنيبات ، 2003) بعنوان " **:مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن** "[١] استهدفت هذا البحث دراسة تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن من حيث تحديد المجالات التي يستخدم فيها مدققو الحسابات الخارجيين تكنولوجيا المعلومات و تقويم مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات و أنشطة التدقيق وأثار ذلك على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق وقد بينت نتائج الدراسة أن المدققين في الأردن يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في مجالات التخطيط و الرقابة و التوثيق الخاصة بعملية التدقيق ولكن بمستوى أقل من المتوسط وفي نفس الوقت بينت الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات التدقيق المختلفة تساعد في تحسين كفاءة و فاعلية عملية التدقيق بالرغم من وجود المشاكل التي تعيق الإقدام على اتخاذ قرارات جادة من أجل استغلال تكنولوجيا المعلومات بشكل يؤدي إلى تحسين الكفاءة و الفاعلية ، وقد تبين كذلك وجود علاقة طردية بين خبرة مكاتب التدقيق وعدد المدققين لديها من جهة وبين مدى استخدام هذه المكاتب لتكنولوجيا المعلومات في مجالات التدقيق المختلفة من جهة أخرى .

١٠. دراسة (خداش ، صيام 2003) بعنوان" **مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق** "[٢] **دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن** . هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إدراك مدققي الحسابات لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ، إضافة إلى تحديد مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق والمعوقات التي تحد من هذا الاستخدام ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه وزعت باليد على عينة من مدققي الحسابات العاملين في أكبر عشرة مكاتب تدقيق حسابات في الأردن والبالغ عددهم 125 مدققا وقد تم اعتماد (46) استبانه من

---

(١) علي الذنيبات **"مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن"**دراسات العلوم الإدارية المجلد 30، العدد 2 ، ٢٠٠٣م .

(٢) حسام الدين خداش، وليد صيام **"مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق** "دراسات العلوم الإدارية ،المجلد 30، العدد ٢،٢٠٠٣م .

الاستبيانات الستين الموزعة ، وبتحليل الإجابات تبين أن مدققي الحسابات يدركون أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ولديهم قناعة كبيرة بهذه الأهمية إلا أن الواقع العملي يشير إلى قلة استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في التدقيق بشكل كبير بسبب وجود عدة محددات ، كما أشارات النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك المدققين لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين عدد من المتغيرات المستقلة التخصص الأكاديمي،التأهيل العلمي ،الخبرة العملية ، العمر ، مهارات اللغة الانجليزية.

ثانيا الدراسات الأجنبية :

١. دراسة (AL Fehaid & Higson, ٢٠٠٨) بعنوان : " **التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، في المملكة العربية السعودية** ".[١] هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المشاكل التي يواجهها المدققين الخارجيين في السعودية في القيام بالتدقيق عبر أنظمة المحاسبة المحوسبة و اختبار تأثير معايير المؤسسة السعودية للمحاسبين القانونيين وذلك من خلال إجراءات مقابلات مع المدققين الخارجيين في المملكة العربية السعودية . ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد من الاهتمامات بحالة بيئة تكنولوجيا المعلومات لدى العميل بسبب البرامج الحاسوبية الخاطئة ، والضعف في الضبط الداخلي . وتم ملاحظة أن المشاكل لم تكن من جانب العميل فقط ولكن هناك اهتمامات عن الاستثمار المحدود في تدريب المدقق على أعمال تكنولوجيا المعلومات . وتقريبا فإن أغلب المدققين الذين تم إجراء مقابلة معهم لم يسمعوا بمعيار التدقيق السعودي الذي يغطي التدقيق في بيئة حاسوبية ، وهذا يوضح لنا استخدامهم لمعايير الولايات المتحدة أو المعايير الدولية .

([1]) AL - Fehaid , Abdullah & Higson , Andrew, " **Auditing in An IT Environment Its Impact in Saudi Arabia** ", The Icfai Journal of Audit Practice , Vo1, 2008,pp7-24.

٢. دراسة (Weidenmier & Ramamoorti, ٢٠٠٦) بعنوان : " **الفرص البحثية في تكنولوجيا المعلومات و التدقيق الداخلي** "[١] تكنولوجيا المعلومات لها أثر هائل على كيفية تطوير المراجعة الداخلية،هدفت الدراسة إلى اقتراح العديد من الفرص البحثية حول موضوع اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق و الرقابة الداخلية ومبررها في ذلك ندرة الدراسات الأمريكية حول الموضوع في ظل قوانين التدقيق الجديدة ، توصلت الدراسة لعدم مراجعة الأدب النظري المتوفر إلى ثبوت فعالية و كفاءة تكنولوجيا المعلومات في مساعدة المدققين الداخليين ، كما دعت إلى إجراء المزيد من البحوث المستقبلية خاصة في مجالات الأمن و الخصوصية و الفعالية وتقييم المخاطر وضمان السيطرة .

٣. دراسة (Rezaee &Reinstiem, ٢٠٠٦) بعنوان: " **أثر تكنولوجيا المعلومات على التدقيق**".[٢] هدفت هذه الدراسة عن الكشف عن أثر أدوات التكنولوجيا و النظم المرتبطة بها على أداء المحاسبين و المدققين ، إضافة إلى الكشف عن أثرها في تطوير العمل و تحسين كفاءة الإنتاج ، نتيجة الدراسة كانت اتفاق الدراسات على ضرورة إدخال احدث التطورات التكنولوجية في عمليات التدقيق الداخلي لما لها من اثر ايجابي من جوانب الدقة و السرعة وتقليل الكلفة .ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل الدراسات التي أجريت حول الموضوع في الولايات المتحدة الأمريكية وعددها ٣٠ دراسة إضافة إلى تحليل و تلخيص قانون SAS80.

---

(1)Weidenmier,M.Ramamoorti,R,Research **Opportunities in Information Technology and Internal Auditing** ,DOI Journal,Vol10,No2308,2006,pp15-67

(2) Rezaee ,Z.Reinstiem .A. the Impact of Emerging **information Technology on Auditing** ,**Mangerial Auditing** ,Journal,Vol.13,No8,2006,pp465-471

٤. دراسة (Pumphrey & Trimmer, ٢٠٠٥) بعنوان : " **أثر نظم المعلومات المتعمدة في المؤسسات الصغيرة على عملية التدقيق**" . [١]

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات و إجراءات التدقيق المتبعة من قبل شركات التدقيق الصغيرة التي تدقق المؤسسات الصغيرة ، ذلك من خلال إتباع أسلوب المقابلات مع المدققين في تلك الشركات ، حيث تم بناء الدراسة على أساس أن نظم المعلومات في الشركات الصغيرة قد تكون أكثر مصداقية ، وأنه يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر في المؤسسات كبيرة الحجم . وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التدقيق المشمولة في الدراسة لا يوجد لديها سياسات و إجراءات تدقيق خاصة بتدقيق نظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة ، أي أن حجم المؤسسة لا يؤثر على إجراءات تدقيق نظم المعلومات في تلك المؤسسات الصغيرة.

٥. دراسة (Montgomery, ٢٠٠٤) بعنوان :"**الإجراءات الجديدة للمدققين في تعقب عمليات الاحتيالات** ". [٢] هدفت هذه الدراسة إلى توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها وذلك لمنع الاحتيال في البيانات المالية المعدة إلكترونياً و الخروج بأساليب جديدة ، وذلك بغض النظر عن تجربة المدققين سابقاً، والاعتقادات لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة ، وبيان البرامج الأكثر فعالية في كشف الاحتيال في البيانات المالية ، توصلت الدراسة إلى أن المدقق يطلب منه تطوير أسلوب التدقيق بما يتكافأ مع خطر الاحتيال ، كما أنه يجب على المدقق أن يقوم بأساليب فحص أكثر شمولاً، بالإضافة إلى التركيز على الأخطار الناتجة من عدم السيطرة الكافية للرقابة الداخلية كما أنه قد يتطلب في بعض الأحيان من المدقق أن يغير طبيعة عملية التدقيق ، بل وحتى تغيير توقيت التدقيق.

([1]) Pumphrey , Kitty ,& Trimmer , Ken , " **The Impact of Enterprise Systems on Audits of Small Entities** " , 2005, http: //www.ssrn.com

([2]) Daniel,Montgomery, "**Auitors New Procedures For Detecting Frauds**", Journal of Accountancy,Vol.19,No3,2004,pp45-74.

٦. دراسة (Manson & Mc Cartney & Sherer, ٢٠٠٢) بعنوان : " **مكننة التـــدقيق كرقابة في شركات التدقيق** "[١]هدفت الدراسة إلى استكشاف طبيعة أتمتة التدقيق كأسلوب للرقابة ضمن شركات التدقيق ، حيث ركزت محاور الدراســة علــى عمليــة معالجــة البيانات وكادر التدقيق من حيث مقاومة التغيير و المنافسة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل البيانات باستخدام الإطار النظري وتطبيــق نظريــة Giddiness Stucturation في محاولة لبحث تأثير تكنولوجيا المعلومات في المنشآت ، حيث اســتند الباحــث إلــى دراسة مسح سابقة تم من خلالها مقابلة كادر التدقيق ومن كل المستويات الإداريــة فــي أكبر (٥) شركات تدقيق في المملكة المتحدة أظهرت نتائج الدراسة أن أتمتة التــدقيق لا يمكن أن ينظر إليها ببساطة على أنها تقنية لتحسين النوعية فقــط أو معــدل الإنتاجيــة لعملية التدقيق .

٧. دراسة (Nearon,٢٠٠٠) بعنوان : " **تدقيق الأعمال الالكترونية** ".[٢]

تناولت هذه الدراسة مراحل تطور الانترنت حتى أصبح يســتعمل فــي مجــال التجــارة الالكترونية وبينت أن مراجعة القوائم المالية وتطبيق معايير المراجعــة العامــة يواجــه تحديات جوهرية للمحاسبين القانونيين الأمريكيين مشككاً فــي درجــة تطبيــق معــايير المراجعة الخاصة بالتخطيط و التدريب الفني الكافي و الاستقلال و الرقابة الداخلية معتبراً

أنها بالدرجة نفسها على مراجعة التجارة الالكترونية في ظل نقل البيانات الكترونياً كما تم تطبيقها في المراجعة التقليدية .

([1]) S.S Manson Mc Cartney and M " **Audit Automation as Control Within Audit Firms**" Institute of Chartered Accountants of Scotland,2002.pp16-65

([2])Bruce Nearon "**Auditing Electronic Business** ,the cpa Journal, Vol.70, Issue,No 11,2000.pp22-24

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي :

١ -تهدف دراسة الباحثة إلى معرفة درجة توفر كفاءة نظام الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، بناءا على توفر الهيكل التنظيمي السليم ، و النظام المحاسبي الفعال وتوفر الاستقلالية بين المدققين الداخليين، وتوفر نظام لتقدير المخاطر ، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى – على حد علم الباحثة وخاصة في تناول كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية.

٢ -أن أغلب الدراسات السابقة تناولت موضوعات الرقابة الداخلية بشكل عام ، بينما هذه الدراسة قد ركزت على جزء من الرقابة الداخلية وهو جانب الرقابة المالية الذي يعد دوره مهم جداً في مجال الرقابة الداخلية ، ويعد نجاح الرقابة المالية طريق لنجاح الرقابة الداخلية .

٣ -تتميز هذه الدراسة في أنها تسعى لمعالجة مشكلة واقعية في شركات الكهرباء في الأردن ، حيث أن بعض شركات الكهرباء الأردنية ما زالت تستخدم أنظمة الرقابة المالية القديمة ، أي أنها لم تواكب التطور الحاصل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تطوير أنظمة الرقابة المالية القديمة ، المستخدمة في تلك الشركات إلى نظام الرقابة المالية الالكترونية ، حيث أن جميع القطاعات و المجالات تسير في اتجاه التغير و تطوير فلا بد من مواكبة ذلك التطوير .

جاءت هذه الدراسة للتعرف على كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، لما لهذا القطاع من أهمية خدمية واعتماد هذه الخدمة على تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير ، قياساً مع الخدمات الأخرى .

١-٦ فرضيات الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة و أهدافها فإنه يمكن طرح الفرضيات التالية :

١- لا يتوفر هيكل تنظيمي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، و ذلك حسب وجهة نظر المدققين الداخليين .

٢- لا يتوفر استقلالية تعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، و ذلك حسب وجهة نظر المدققين الداخليين .

٣- لا يتوفر نظام لتقدير المخاطر يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، و ذلك حسب وجهة نظر المدققين الداخليين .

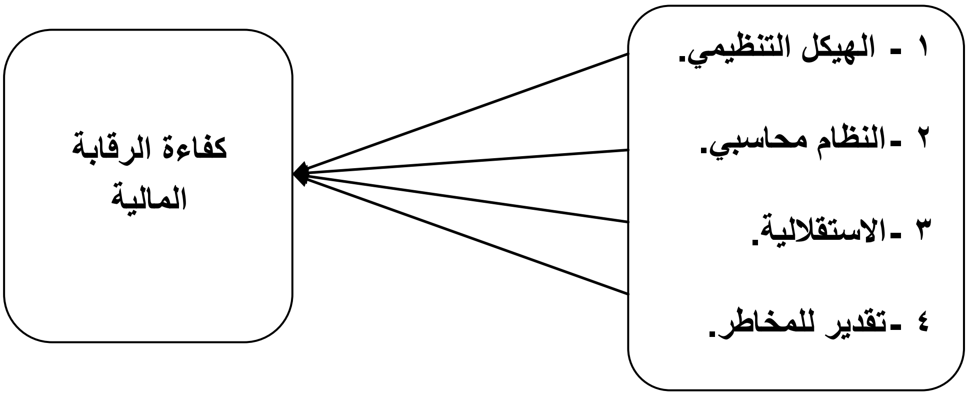
٤- لا يتوفر نظام محاسبي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، و ذلك حسب وجهة نظر المدققين الداخليين .

١-٧ مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الداخليين في جميع شركات الكهرباء الأردنية والبالغ عددها (6) شركات في الأردن وهي (شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء المساهمة ، شركة السمرا لتوليد الكهرباء، شركة الكهرباء الوطنية،شركة الكهرباء الأردنية المساهمة، شركة الكهرباء محافظة إربد) حيث تم توزيع الاستبيانات على المدققين الداخليين في تلك الشركات.

١-٨ نموذج الدراسة :

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**



١-٩ المصطلحات الإجرائية :

الكفاءة : "مدى توفير الموارد البشرية و المادية عند القيام بالفعاليات و النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي تحققها المنظمة[١]".

الرقابة المالية : :" المحافظة على الأموال العامة من سوء التصرف وذلك عن طريق التأكد من إتباع الإجراءات وقواعد العمل المحددة من قبل ، وكذلك التأكد من سلامة تحديد نتائج أعمال الوحدات ومراكزها المالية"[٢].

تكنولوجيا المعلومات : هي مجموعة المجالات المعرفية من علمية وتقنية وهندسية و إنسانية واجتماعية و الإجراءات الإدارية و التقنيات المستخدمة والجهود البشرية،المبذولة في جميع المعلومات المختلفة وتخزينها ومعالجتها ونقلها وبثها واسترجاعها مما ينشئ من تفاعلات بين هذه التقنيات والمعارف والإنسان المتعامل معها ، بكافة حواسه وإدراكاته واستخدام

---

(١) سمير مرشد ،"**مفهوم الكفاءة و الفاعلية في نظرية الإدارة العامة**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد ١، ١٩٨٨ م ،ص٢١٢.

(٢) عوف محمود الكفراوي ،" **الرقابة المالية النظرية و التطبيق**" ،مطبعة الاتحاد الإسكندرية ،١٩٩٨م، ص١٨ .

الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات وشبكات الانترنت والمؤتمرات عن بعد واستخدام القمر الصناعي والبريد الالكتروني وغيرها من وسائل الاتصال "[١].

الهيكل التنظيمي : " مجموعة الوسائل والإجراءات الرقابية التي تحكم علاقة الموظفين داخل الشركة بهدف توفير الرقابة اللازمة على تصرفات الأفراد وتوفير البيانات اللازمة لمتخذي القرارات.[٢]

الاستقلالية : والمقصود من استقلال الإدارات هو منع أي إدارة من المحاسبة عن نتائج أعمالها أي ألا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل شخص آخر حتى لا يحدث تلاعب أو تغيير في السجلات .

نظام المحاسبي : يمكن تعريف نظام المحاسبة المالية بأنه مجموعة المستندات و السجلات و الدفاتر والتقارير والكشوف و الإجراءات الخاصة بتحليل و تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية بما يمكن من إعداد التقارير (عن نتائج الأعمال وعن المركز المالي) وتفسير هذه التقارير . وباعتبار أن نظام المحاسبة المالية يمثل نظاماً فرعياً من النظام المحاسبي المتكامل فإنه يعمل على تجميع البيانات من واقع المستندات (باعتبارها مدخلات النظام) ويقوم بتشغيل هذه البيانات (تحليل ، تبويب ، تلخيص في الدفاتر و السجلات) لإنتاج المخرجات (التقارير) وتفسيرها . [٣]

تقدير المخاطر: هي فهم الجوانب الايجابية و السلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤكد على المنظمة فهي تزيد من احتمال النجاح و تخفيض من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمنظمة .

([1])www.caady.com/information-technology

([٢]) أكرم إبراهيم حماد ،" **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**" ، دار جهينة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٦م.ص٥٨.

([٣]) محمود عبد الملك فخرا،هاني عبد الأمير الفيلي،حسن أحمد الكندري ،عبد الهادي الشمري ، إسماعيل علي عباس، وليد سعود السلطان ،" **أساسيات المحاسبة المالية** "،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٩م ،ص٣٤.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول

٢-١ الرقابـــــة الماليـــــة

٢-١-١ المقــدمـــــة

٢-١-٢- تعريف الرقابة المالية

٢-١-٣ أهداف الرقابة المالية

٢-١-٤ خطوات عملية الرقابة المالية

٢-١-٥ سمات نظام الرقابة الجيد

٢-١-٦ مكونات الرقابة المالية

٢-١-٧ أهداف الرقابة المالية الإدارية

٢-١-٨ العوامل التي ساعدت على تطور نظام الرقابة المالية

٢-١-٩ العلاقة بين المدققين الداخليين و المدققين الخارجيين

٢-١-١٠ مقارنة الفعالية مع الكفاءة

٢-١-١١ مقومات الرقابة المالية

٢-١-١٢ تصميم نظام المحاسبة المالية

٢-١-١٣ الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات لدى شركات الكهرباء الأردنية

٢-١-١المقدمة

لم تعد الدراسات المحاسبية تركز اهتمامها على إمساك الدفاتر بهدف المساعدة في قياس نتائج الأعمال وتحديد المركز المالي للمنشأة، لخدمة أغراض إعداد التقارير المحاسبية المفيدة لأصحاب المنشأة و الدائنين فحسب ، بل أصبحت الدراسات المحاسبية تنظر للمحاسبة على أنها علم و فن في آن واحد.

فالمحاسبة تعتبر أحد العلوم الاجتماعية التي تتطور بتطور المجتمع ، معتمدة في ذلك التطور على مجموعة من الفروض و المبادئ و الأسس المحاسبية العلمية التي يتم التوصل إليها عن طريق كل من المنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي و مناهج أخرى في الفكر المحاسبي ، ولم تعد أهداف المحاسبة قاصرة على تقديم التقارير الخارجية فقط لأصحاب المنشأة و الجهات الحكومية و للدائنين ، بل أصبحت المحاسبة مصدراً رئيسياً من مصادر المعلومات التي تعتمد عليها إدارة الوحدات الاقتصادية في عمليات التخطيط و المتابعة و الرقابة واتخاذ القرارات على اختلاف أنواعها.

ولكي يمكن للمحاسبة تحقيق أهدافها يكون من الضروري العمل على تصميم نظام محاسبي قادر على جمع البيانات و تحليلها و تسجيلها و تبويبها وتلخيصها بالصورة أو الصور التي تساعد على إعداد التقارير اللازمة لخدمة الأهداف المختلفة المعتمدة على المعلومات المحاسبية .

وجدير بالذكر أن عملية تصميم النظام المحاسبي و إن كانت لها قواعدها العامة التي يجب مراعاتها عند التصدي لهذه المهمة ، فإنها تختلف من منشأة لأخرى باختلاف ظروف الحال في هذه المنشأة ، كما وأنها تختلف باختلاف الشخص القائم بعملية تصميم النظام المحاسبي، وهذا يجعلنا نقول أن عملية تصميم النظام المحاسبي و ما سيتتبعه من عملية تصميم للمستندات والدفاتر والتقارير، و يتوقف على خبرة ودراية المحاسب القائم بعملية التصميم .

الفصل الثاني

الرقابة المالية

كثرت وتعددت التعريفات للرقابة المالية ، فالرقابة في اللغة :" المحافظة على الشيء و صونه و حراسته ، كما تعني الاحتراز و التحوط و المراعاة" [١].

الرقابة المالية عرفها معهد المراقبين الماليين – أمريكا : " هي وظيفة أو نشاط متشعب للغاية متكامل و تندمج فيه وظائف الإدارة ووظائف المحاسبة للتأكد من أن ما يجب عمله قد تم تنفيذه فعلا و تبيان مواطن القصور و مواطن الخطوات المصححة المناسبة "[٢].

ومنهم من عرفها بأنها :" المحافظة على الأموال العامة من سوء التصرف وذلك عن طريق التأكد من إتباع الإجراءات وقواعد العمل المحددة من قبل ، وكذلك التأكد من سلامة تحديد نتائج أعمال الوحدات ومراكزها المالية"[٣].

منهم من قال بأنها :"منهج علمي شامل يتطلب التكامل و الاندماج بين المفاهيم القانونية و الاقتصادية و الإدارية ، وتهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة"[٤].

وعرفت الرقابة المالية بأنها :" مجموعة من الفروض المنطقية و المبادئ العلمية المتعارف عليها و التي تحكم تسجيل وتبويب و تحليل العمليات ذات القيم المالية المتعلقة بوحدة

---

(١) ابن منظور ، جمال الدين مكرم ،"**لسان العرب**" ، المجلد ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٣م ص٤٢٤ .

(2)http://q8control.com/efn.html

(٣) عوف محمود الكفراوي ،" **الرقابة المالية النظرية و التطبيق**" ، مطبعة الاتحاد الإسكندرية ،١٩٩٨م، ص١٨ .

(٤) فهمي محمود شكري ،"**الرقابة المالية العليا**" ، دار مجدلاوي، عمان ،١٩٨٠م ،ص١٥.

محاسبية في مجموعة من الدفاتر و السجلات بقصد تحديد نتيجة حركة الأموال في المشروع من ربح أو خسارة في خلال مدة معينة ، والمركز المالي في نهاية هذه المدة"(١) .

الرقابة المالية عرفها بأنها : " رقابة مانعة في طبيعتها ، حيث أنها مجموعة إجراءات و مقاييس الرقابة و الأمن التي يمكن أن تحول دون حدوث الأخطاء في البيانات و الأخطاء في الإجراءات المحاسبية و اللوائح " . (٢)

بناءاً على ما تم ذكره سابقاً من تعاريف ترى الباحثة بأن مفهوم الرقابة المالية هو عبارة عن مجموعة من الأسس والمعايير العلمية و الخطط الإستراتيجية و تنظيمية لاتخاذ الخطوات المصححة و المناسبة و مساعدة المنشأة في عمليات التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات السليمة.

٢-١-٣ أهداف الرقابة المالية :

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة إلى المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من العبث وتتلخص هذه الأهداف في النقاط التالية(٣) .

* التحقق من أن الموارد قد حصلت وفقاً للقوانين و اللوائح و القواعد المعمول بها والكشف عن أي مخالفة أو تقصير .

* التحقق من أن الإنفاق تم وفقاً لما هو مقرر له ، والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها دون إسراف أو انحراف ، والكشف عما يقع في هذا الصدد من مخالفات.

---

(١) محمود عبد الملك فخرا،هاني عبد الأمير الفيلي،حسن أحمد الكندري ،عبد الهادي الشمري ،إسماعيل علي عباس، وليد سعود السلطان ،" **أساسيات المحاسبة المالية** "،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،الكويت ،١٩٩٩م ،ص١٥.

(٢) غسان فلاح المطارنة، " **تدقيق الحسابات المعاصر** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان،٢٠٠٦م،ص٢٠٧ .

(٣) عوف محمود الكفراوي " **الرقابة المالية النظرية و التطبيق**" ، مطبعة الاتحاد الإسكندرية ،١٩٩٨م، ص٢٢.

* متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة وتقييم الأداء في الوحدات ،للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للسياسات الموضوعة ، ومعرفة نتائج الأعمال و التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة، والكشف عما يقع من انحرافات ، وما قد يكون في الأداء من قصور ، وأسباب ذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

* التأكد من سلامة القوانين واللوائح و التعليمات المالية و التحقق من مدى كفايتها و ملاءمتها

٢-١-٤ خطوات عملية الرقابة المالية

تتمثل خطوات الرقابة المالية في الآتي : (١)

* تحديد الأهداف التي تسعى الرقابة إلى تحقيقها خلال فترة زمنية ، بشكل واضح ومفهوم .

* إقامة جهاز لتدقيق المعلومات للتعرف على مدى تحقيق تلك الأهداف من خلال وضع معايير ومقاييس للرقابة.

* اتخاذ التدابير اللازمة إن كشفت لنا تلك المعلومات تعثرا في الوصول إلى الأهداف.

الرقابة المالية تتكون من الإجراءات التالية"(٢)

* الإجراءات العامة للرقابة .

* إجراءات الرقابة على التطبيقات .

نجد أن الرقابة المالية يمكن أن تسمى الرقابة الوقائية (المانعة) وذلك كونها تمكن من حماية الأصول و الموارد من سوء الاستخدام وكذلك التحقق من صحة الحسابات ومصداقيتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية لذلك يتم تصميم نظام الرقابة المالية لتوفير التأكد من تنفيذ العمليات عن طرق تصريح عام من الإدارة ، أن تسجيل العمليات كما

---

(١) مهدي حسن زوليف ، أحمد القطامين ، **الرقابة الإدارية مدخل كمي** ، دار حنين ،عمان ،١٩٩٥، ص ٢٤٣.

(٢) غسان فلاح المطارنة، "**تدقيق الحسابات المعاصر** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان،٢٠٠٦م،ص٢٠٨ .

يجب وذلك لتسهيل إعداد القوائم المالية و فقأ للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك لتسهيل المساءلة المحاسبية عن الأصول، أن لا يسمح بحيازة الأصول إلا بتصريح من الإدارة ، أن تتم عملية مطابقة الأصول الموجودة مع سجلات هذه الأصول خلال فترات مالية محددة ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة عند عدم المطابقة .

٢-١-٥ سمات نظام الرقابة الجيد: (١)

- توافق نظام الرقابة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها المنشأة وحجمها .

ملائمة نظام الرقابة لنظام المنشأة .

- إيجابية النظام الرقابي كونه نظاما لا يقصد من وراء رقابة الأداء فرض العقوبات .
- قدرة نظام الرقابة على سرعة اكتشاف الانحراف .
- الوضوح و المرونة في النظام الرقابي .
- اقتصادية النظام الرقابي حيث يجب أن لا يكون النظام الرقابي مصدر تكلفة إضافية، بل يجب أن تتناسب تكلفته و أهميته العمل الذي وجد من أجله .

٢-١-٦ مكونات الرقابة المالية تتمثل في العناصر التالية: (٢)

- مجموعة من الموظفين يوثق بهم مع وجود ضوابط واضحة للسلطة و المسؤولية .
- فصل مناسب للواجبات و الصلاحيات .
- إجراءات ملائمة لتحقيق نظام متكامل للاعتماد .
- مستندات و سجلات مناسبة .
- إجراءات ملائمة لمسك الدفاتر .
- رقابة مادية على الأصول و السجلات .
- مراجعة مستقلة للأداء.

---

(١) عوف محمود الكفراوي ، مرجع سابق ،ص٢١.

(٢) يوسف محمود جربوع ،"**مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق** "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٠م ، ص١١١.

يتطلب تقييم نظام الرقابة المالية معرفة الإجراءات و الطرق الموضوعة ، والتأكد من أن تلك الإجراءات و الطرق تستخدم كما هو مخطط ، فالمدقق الداخلي يجب أن يحدد :

*مدى ملائمة نظام الضبط الداخلي .

*ما إذا كان النظام المحاسبي يتم تشغيله وفقاً لما هو مخطط له .

٢-١-٧ أهداف الرقابة المالية الإدارية : (١)

١- رفع الكفاءة الإنتاجية لكافة عمليات و أنشطة المنشأة بما يضمن تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة ، والالتزام بالسياسات الإدارية التي تشمل القواعد و الإجراءات التي تحقق لإدارة المنشأة الوصول إلى الأهداف المرسومة .

٢- تخفيض احتمال حدوث مخالفات للتعليمات و اللوائح نظراً لأن مسؤولية الإدارة لا تقتصر على وضع التعليمات و الإجراءات و الأنظمة الضرورية لسير العمل فحسب وإنما تتسع لتشمل التأكد من الأنظمة المطبقة حيث تتيح المجال لاتخاذ الإجراءات السريعة لتصحيح الانحراف الذي يحصل.

٢-١-٨ العوامل التي ساعدت على تطور و اتساع نطاق الرقابة المالية : (٢)

- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدها و انفصال الملكية عن الإدارة.
- تفويض السلطات و المسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية .
- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة وسليمة .
- مسؤولية الإدارة عن حماية موارد وممتلكات المنشأة من الضياع و السرقة و الاختلاس وسوء الاستخدام .
- حاجة المؤسسات الحكومية و إداراتها إلى بيانات دقيقة وسليمة .
- تطور إجراءات التدقيق إذ تحولت عمليته من كاملة تفصيلية إلى كاملة اختباريه.

---

(١) محمد نصر الهواري ، محمد توفيق محمد ،"**أساسيات المراجعة** "، مكتبة شباب القاهرة،القاهرة ١٩٩٦،ص١٠٠.

(٢) يوسف محمود جربوع ، مرجع سابق،ص١١٢

٢-١-٩ العلاقة بين المدققين الداخليين و المدققين الخارجيين :

يوجد تشابه واختلاف بين مسئوليات و الطريقة التي يتبعها المدققين الداخليين و المدققين الخارجيين، ويتمثل الفرق الرئيسي في أنماط مسئولية كل طرف ، فالمدقق الخارجي مسئول أمام مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على المدقق لإضفاء المصداقية على القوائم المالية أما المدقق الداخلي ، فيكون مسئولا أمام الإدارة ، وعلى الرغم من هذا الفرق الهام يوجد العديد من التشابه بين كلاً من المجموعتين ، حيث يجب أن يتمتع كلاهما بالكفاءة كمدققين وأن يقوموا بالعمل على نحو موضوعي خلال كافة المراحل وعند التقرير عن النتائج ويتبع كلاهما ، على سبيل المثال، نفس المنهجية في تنفيذ عمليات المراجعة ، حيث يتم التخطيط وأداء اختبارات الرقابة و الاختبارات الأساسية، وعلى نحو مماثل، يستخدم كلاهما نموذج خطر التدقيق و مستوى الأهمية النسبية لتحديد مدى الاختبارات وتقييم النتائج وقد تختلف قرارات كل منهما بشأن الأهمية النسبية والأخطار ، مع ذلك ،نتيجة لاختلاف احتياجات كل من المستخدمين الخارجين والإدارة . (١)

تتم الرقابة المالية الإدارية من خلال مجموعة من الإجراءات هي : (٢)

- تحديد المسؤوليات والصلاحيات للمدققين الداخليين ، من خلال الوصف الوظيفي الواضح .
- تقسيم العمل بين المدققين حتى لا يكون هناك تضارب بالأعمال المنجزة .

---

(١) ألفين أرينز ،جميس لوباك ، "**المراجعة مدخل متكامل** " ،ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض، ٢٠٠٥م،ص١٠٣٣ .

(٢) محمد نصر الهواري ، محمد توفيق محمد ،"**أساسيات المراجعة** "، مرجع سابق ص ١٠٠.

٢-١-١٠ مقارنة الفعالية مع الكفاءة :

تتمثل الفعالية بإنجاز الأهداف ، بينما تشير الكفاءة إلى الموارد المستخدمة في هذه الأهـداف ومن أمثلة الفعالية إنتاج الأجزاء دون عيوب ، بينما تتعلق الكفاءة بما إذا كان قد تـم إنتـاج هذه الأجزاء بالحد الأدنى من التكلفة . (١)

يرى(ألفين أرينز، ٢٠٠٥) أن الفعالية تأتي قبل القيام بتدقيق الفعاليـة فـي عمليـة تـدقيق التشغيل ، يجب أن توجد معايير محددة عن ما هـو المقصـود بالفعاليـة Effectiveness، الكفاءة :مثل الفعالية ،يجب أن توجد معايير محددة للمقصود بأداء العمل علـى نحـو أكثـر كفاءة قبل أن يكون القيام بعملية تدقيق التشغيل أمرا له معنى ومن الأيسـر عـادة وضـع معايير للكفاءة بالمقارنة بالفعالية إذا تم تعريف الكفاءة على أنها Efficiency إجراء تخفيض بالتكاليف بدون إجراء تخفيض في الفعالية .

يرى (سمير مرشد ، ١٩٨٨) أن الكفاءة تعني: "مدى توفير الموارد البشرية و المادية عند القيام بالفعاليات و النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتـائج التـي تحققها المنظمة" (٢).

يرى (ألفين أرينز، ٢٠٠٥) بأن الكفاءة :"هي الدرجة التي يتم من خلالها تخفيض التكـاليف بدون إجراء تخفيض في الفاعلية"(٣).

---

(١) ألفين أرينز ، جميس لوباك ،" **المراجعة مدخل متكامل** " ، ترجمة محمد عبد القـادر الديسـطي، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض، ٢٠٠٥م، ص١٠٤٢-١٠٤١ .

(٢) سمير مرشد ،"**مفهوم الكفاءة و الفاعلية في نظرية الإدارة العامة**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيـز، مجلد ١، ١٩٨٨ م ،ص٢١٢.

(٣) ألفين أرينز ،جميس لوباك ، "**المراجعة مدخل متكامل** " ،ترجمة محمد عبـد القـادر الديسـطي، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض، ٢٠٠٥م،ص١٠٥٣ .

وكما عرف (أحمد النور ،٢٠٠٧) الفاعلية أنها قدرة النظام على حماية أصول الوحدة الاقتصادية من الاختلاس و التلاعب وتوفير بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها وبنا يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة أو الوحدة فضلا عن سرعته في الاستجابة للتغيرات المستقبلية وقابليته للتحديث. (١)

ترى الباحثة بأن كفاءة الرقابة المالية هي قدرة النظام على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية وذلك بتخفيض التكاليف دون تخفيض جودة الرقابة المالية بحيث يتم منع واكتشاف الأخطاء المالية في الوقت المناسب و إعطاء التصحيح اللازم لاتخاذ القرار المناسب.

يرى (Carolyn Sparague، ٢٠٠٨) الضوابط الداخلية : (٢)
نبدأ بتعريف "النظام" أنه شكل منتظم يوجد تفاعل بين عناصره أو مجموعة من العناصر المترابطة تشكل وحدة واحدة . يتم تعريف " السيطرة" كجهاز أو أليه تستخدم لتنظيم العمل ومن المهم أن تحدد شروط الفردية داخل موضوع نظم المحاسبة و الرقابة لتوضيح نطاق ما هو المقصود بهذه الشروط تم تقسيم عناصر النظام المحاسبي إلى ثلاث عناصر وهي : التحليل والتصميم و التنفيذ هؤلاء الثلاثة مكونات تحديد إطار نظام المحاسبة و ينبغي توفير الشركات وسيلة موحدة فيها لاستخدامها البيانات و المعلومات المالية وفق مكونات النظام المحاسبي ، ويوجد أجزاء أخرى تابعة لنظم المحاسبية وهي تتألف من الأجهزة و البرمجيات و التطبيقات التي تسمح بتخزين المعلومات التنظيمية و الهامة سواء على الصعيد المالي و الغير مالي وأيضاً تخزين المعلومات بشكل إلكتروني يساعد في حفظ تلك المعلومات ، بتالي الرقابة الداخلية تعمل على تقييم التوجيه للممارسات و الإجراءات المحاسبية عن ما يحتاجه النظام للعمل داخل المنظمة وذلك أيضاً بمساندة الرقابة المالية للعمل كوحدة واحدة مكملة لبعضها البعض .

---

(1) أحمد عبد الله محمد النور "**مدى تأثير كفاءة و فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على تخطيط إجراءات التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية** " رسالة ماجستير ، كلية إدارة المال و الأعمال ، جامعة آل البيت ،٢٠٠٧م .

(2) Carolyn Sparague,Article "**Accounting Systems & Controls**", EBSCO Research Starts,Universite of New Hampshire, 2008, Academic Topic Overviews,p1

الإدارة العليا هي التي تدير إدارة الرقابة الداخلية للمنظمة بحيث تكون على مستوى عال من الالتزام الأخلاقي بقواعد العمل وتكون بمثابة القدوة للموظفين داخل المنظمة بالالتزام بالقواعد و الضوابط العمل وذلك عن طريق تحديد إجراءات مكتوبة وواضحة للموظفين لسير عليها في العمل، وذلك يعتمد على الكفاءة في اختيار الموظفين ، والكفاءة التقنية للموظفين في العمل .

لدعم الضوابط داخل المنظمة لابد من تقييم المخاطر وتقديرها وتحديد المجالات التي تكثر فيها المخاطر المحتملة، وهنا يتم طرح الأسئلة التالية :

ما هي الأصول وما هي المخاطر التي تتعرض لها تلك الأصول ؟ وما الذي يمكن عمله لتفادي الخطر و الخطأ ؟ وهنا لا بد من توضيح دور المسئول(الضوابط) هو التعرف على الأساليب للسيطرة على المخاطر و تحليل التكاليف المرتبطة بها مراقبة الأنشطة يشير إلى الأنشطة التي توفر درجة معقولة من مستوى التأكد من أن الأهداف و الغايات لإدارة المنظمة أو وحدة الأعمال تسير وفقا لما هو مخطط لها ولكن ليس بصورة مطلقة لأنه لا يمكن ضمان ذلك بسبب عدد من العوامل بما في ذلك : التكاليف الباهظة ، الخطأ البشري المقصود والغير مقصود وذلك لإدارة القدرة على الرقابة .

نظم المعلومات و الاتصالات ضرورة للموظفين داخل المنظمة ، تساعدهم في تحقيق أهداف معينة و تساعدهم في العمل الموكل لهم وسهولة التواصل بين الموظفين و المدراء داخل الشركة يوفر الكثير من الوقت ، وقع وينبغي أن تركز دائماً على رصد العمل المطلوب القيام به أن يكون أعلى من المخاطر ، هذا هو دور المسئول عن الضوابط الداخلية من تعديل و تغير و تطوير الضوابط الداخلية .

٢-١-١١ مقومات نظام الرقابة المالية :

تعتبر الرقابة من أهم العناصر التي يعتمد عليها المدقق في عملية الرقابة المالية عند القيام بعملية التدقيق فالخطوة الأولى لعمل المدقق هي دراسة نظم الرقابة المالية المطبقة في الشركة المراد تدقيقها ، وعلى ضوء هذه الدراسة يستطيع المدقق تحديد مدى فحصه واختباراته، وكلما كانت نظم الرقابة الداخلية جيدة وذات كفاءة كلما قلل ذلك من الإجراءات و التفصيلات التي يقوم بها المدقق أثناء عملية التدقيق وينعكس كذلك على الرقابة المالية التي تكون ذات كفاءة وفاعلية أيضاً ، يتوقف نجاح وفاعلية الرقابة المالية في أي شركة على مدى توافر مجموعة من الدعائم أو المقومات الضرورية و العناصر الهامة ومنها

(الهيكل التنظيمي ، النظام المحاسبي ، الاستقلالية ، تقدير للمخاطر ، نظام الرقابة الداخلية) واللازمة لتحقيق نظام سليم وكفئ للرقابة داخل الشركة ، وبالتالي فإن أي قصور في أي من هذه المقومات أو العناصر يؤثر سلباً على أداء نظام الرقابة المالية وبالتالي ينعكس ذلك أيضاً على نظام الرقابة الداخلية ، فكلما توفرت هذه المقومات كلما ازدادت فاعلية و كفاءة الرقابة المالية في تحقيق أهدافها داخل الشركة(١) .

يجمع الباحثون في التدقيق على أنه لا بد من توافر المقومات الرئيسية التالية في الرقابة المالية :

الهيكل التنظيمي الكفء : يقصد بالهيكل التنظيمي " مجموعة الوسائل والإجراءات الرقابية التي تحكم علاقة الموظفين داخل الشركة بهدف توفير الرقابة اللازمة على تصرفات الأفراد وتوفير البيانات اللازمة لمتخذي القرارات.(٢)

يراعى في وضع الهيكل التنظيمي تسلسل الاختصاصات وتوضح الإدارات الرئيسية مع تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة تامة. الهيكل التنظيمي لا بد منه في الشركات الكبيرة التي تتعذر إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي ، بل لا بد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولى إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسؤوليات معينة .ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني ، ولا بد أن تراعى فيه البساطة و المرونة لمقابلة أي تطورات مستقبلية ، كذلك الوضوح من حيث تحديد السلطة و المسؤولية كذلك يجب أن تحقق الخطة التنظيمية استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي تحتفظ بالأصول وعن تلك التي تجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات و الأصول. (٣)

---

(1)http://q8control.com/efn.html

(٢) أكرم إبراهيم حماد ،" **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**" ، دار جهينة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٦م.ص٥٨.

(٣) خالد أمين عبد الله،" **التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ،١٩٩٨م،ص١٦٤.

يسهم الهيكل التنظيمي في وجود بيئة رقابية داخلية جيدة ويجب أن يتصف الهيكل التنظيمي بالبساطة و المرونة حتى يتسنى مواجهة أي توسعات في نشاط الوحدة دون الإخلال بالأمور القائمة ، ويعتبر الوضوح في الهيكل التنظيمي أمرا أساسيا في مجال الرقابة المالية كي تتحقق كفاءة الرقابة المالية ، فإذا كانت الخطة التنظيمية توفر الاستقلال التنظيمي للإدارات واتجاه وخطوط السلطة و المسؤولية بشكل واضح فإنه يمكن تحديد المسئول عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث[١] .

المحاسبة كانت و مازالت تهتم بالهيكل التنظيمي و الخطط التنظيمية ، وبالتالي تعتبر الخريطة التنظيمية هي أفضل تمثيل للظاهر المعقدة واختيارها يعد أفضل الطرق للعمل الصحيح . [٢]

الاستقلالية في العمل : والمقصود من استقلال الإدارات هو منع أي إدارة من المحاسبة عن نتائج أعمالها أي ألا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل شخص آخر حتى لا يحدث تلاعب أو تغيير في السجلات يجعل اكتشافه أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً ، وعندما يتحقق استقلال الوظائف ، ينبغي بعدها تحديد المسؤوليات داخل كل قسم أو إدارة ، وتفويض السلطات التي تتناسب مع المسؤوليات ، وذلك عن طريق دليل مطبوع تصدره الشركة ليكون مرشداً ومرجعاً لجميع المختصين ، فلا يحدث تضارب أو تداخل أو تكرار للاختصاصات. وعلى مدقق الحسابات أن يلتزم دائماً باستقلال تفكيره في جميع الأمور الخاصة بالمهام إلى المهمة المنوطة به ، فعلى المدقق أن يكون رأيه من استقلاله في التفكير و العمل كما عليه أن يعتبر هذا الاستقلال ضرورة لا غنى عنها من شأنها أن تضفي مزيداً من الثقة على البيانات الحسابية التي يبدي رأيه فيها ، ولا يكفي أن يكون المدقق مستقلاً ظاهرياً بل يجب توفر الاستقلال الواقعي وهذا يعتمد على مستوى

---

(١) أمين السيد لطفي ، "**تخطيط عملية المراجعة**" ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٩٣م ،ص١٨٤ .

(2)Solomon's ,David ,"**The Politicization of Accounting**", Journal of Accounting , November,1978,p.65.

المدقق الأخلاقي ، وبصورة عامة يعتبر الاستقلال من أهم ما يجب توفره في المدقق ، وهو جوهر عملية التدقيق والمميز بها . [١]

النظام المحاسبي السليم : يفترض وجود نظام محاسبي دقيق لدى الشركات بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للأصول و السجلات من التلف والضياع ، وذلك كون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير و البيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم و الأداء غير الملائم . لذلك يجب أن يعتمد النظام المحاسبي السليم على الدفاتر و السجلات ومجموعة من المستندات التي تلبي احتياجات الإدارة ، كذلك يؤدي إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة للنظام المحاسبي ككل ، لذلك يشمل النظام المحاسبي ما يلي :[٢]

- أن يكون هناك مستندات منظمة ومرقمة تغطي أوجه نشاط المنشأة .
- أن يكون هناك دليل حسابات مبوب يوضح كل الحسابات التي تتعامل معها المنشأة ويتضمن محتويات كل حساب .
- أن يكون هناك دليل يوضح طرق معالجة العمليات محاسبياً .
- أن يتم إعداد الموازنات التخطيطية لكافة العمليات والتحقق من تنفيذها .
- أن تحتوي المنشأة على نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المعياري.

لقد عرف (محمود عبد الملك ، ١٩٩٩) نظام المحاسبة المالية : بأنها مجموعة من المستندات و السجلات و الدفاتر والتقارير والكشوف و الإجراءات الخاصة بتحليل و تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية بما يمكن من إعداد التقارير (عن نتائج الأعمال وعن المركز المالي) وتفسير هذه التقارير . وباعتبار أن نظام المحاسبة المالية يمثل نظاماً فرعياً من النظام المحاسبي المتكامل فإنه يعمل على تجميع البيانات من واقع المستندات

([١]) خالد أمين عبد الله، "**التدقيق والرقابة في البنوك** "، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان،١٩٩٨م، ،ص٢٧

([٢]) غسان فلاح المطارنة، "**تدقيق الحسابات المعاصر** "، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان،٢٠٠٦م،ص٢١٠ .

(باعتبارها مدخلات النظام) ويقوم بتشغيل هذه البيانات (تحليل ، تبويـب ، تلخـيص فـي الدفاتر و السجلات) لإنتاج المخرجات (التقارير) وتفسيرها . [١]
يرى (غسان المطارنة ، ٢٠٠٦) أن مرحلة تحديد مخاطر الرقابة تعد المرحلة الثانيـة فـي عملية تقييم نظام الرقابة المالية ، يمكن مدقق الحسابات بأن يقوم بذلك عن طريـق مـواطن الضعف و القوة و يجب تسجيلها وتوثيقها وضمها لأوراق التدقيق، فكلما كان النظام الرقابـة ضعيف كلما كان هناك مخاطر بنسبة عالية ، والعكس في حال كان نظام الرقابة المالية قوي كانت نسبة المخاطر قليلة ، وقد نص المعيار (٤٠٠) من معايير التدقيق على أنه عند تطوير خطة التدقيق الشاملة ،على المدقق تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية [٢].

يمثل تقدير خطر التقرير المالي تعريف الإدارة و تحليلها للأخطار الخاصة بإعـداد القـوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، ويختلف تقدير الإدارة للخطر ، حيـث تقوم الإدارة بتقييم الأخطار كجزء من تصميم وتشغيل الرقابة الداخليـة لتقليـل الأخطـاء و المخالفات ، ويقيم المدقق الأخطاء لتحديد حجم الأدلة الضروري في عملية التـدقيق ، فـإذا قامت الإدارة بتقدير فعال للأخطار واستجابت لها على نحو مناسب ،سيقوم المـدقق بالتـالي بجمع عدد أقل من الأدلة بالمقارنة مع حالة فشل الإدارة في التعرف على الأخطاء الهامة [٣]

يعتبر تقدير المخاطر مسألة مهمة للإدارة ، وهناك بعض القوانين كما هو الحال في أمريكا تتطلب تقدير سنوي للمخاطر لبعض الشركات ، كما أن المبادئ الجيدة للإدارة تشـجع ذلـك في صناعات و قطاعات أخرى ، وأي تهديد لتحقيق استراتيجيات وأهداف منظمـة الأعمـال هو مخاطر للأعمال الخدمية وبينما يمكن تخفيض المخاطر من خلال الضوابط الرقابيـة ،

---

(١) محمود عبد الملك فخرا، هاني عبد الأمير الفيلي،حسن أحمد الكندري ،عبد الهادي الشمري ، إسماعيل علي عباس، وليد سعود السلطان ،" **أساسيات المحاسبة المالية** "، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٩م ،ص٣٤.

(٢) غسـان فـلاح المطارنـة، "**تـدقيق الحسـابات المعاصـر** "، دار المسـيرة للنشـر والتوزيـع ،عمان،٢٠٠٦م،،ص٢١٥ .

(٣) ألفين أرينز ،جميس لوباك ، "المراجعة **مدخل متكامل** " ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض، ٢٠٠٥م، ،ص٣٨٤ .

فإنه لا يمكن استبعاد هذه المخاطر بشكل كامل ، ولكن مع وجـود عمليـة تقيـيم فاعلـة للمخاطر وضوابط رقابية ذات محتوى اقتصادي بخصوص المخاطر فإن الإدارة تستطيع أن تحقق مدى مقبول للتعرض للخسارة وتقييم المخاطر يعتبر مسالة مكملة ومسؤولية مسـتمرة للإدارة وذلك بسبب أن الإدارة لا تستطيع وضع أهدافها وتتوقع سهولة تحقيقها، وعملية تقييم المخاطر يجب أن ينظر إليها من منظور علاقتها بالنسبة للتغيـر و الفـرص و الأهـداف و الضوابط الرقابية ، وهو التقييم الذي يختبر التهديدات وليس فقط للأداء المـالي و الرقابـة ، ولكن أيضاً بالنسبة لاستراتيجيات المنظمـة وأهـدافها ، والمخـاطر هـي صـورة لمـرآة الفرصة[١].

يمكن تمييز المخاطر بما يلي :

– المخاطر الإستراتيجية : تهتم بالأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل للمنظمـة، ويمكـن أن تتأثر بعدة عوامل منها (مدى توافر رأس المال والمخاطر السياسية والسـيادية، والتغيـرات القانونية والتشريعية، والسمعة، وتغيرات البيئة الطبيعية).

– المخاطر التشغيلية : تهتم بنواحي النشاط اليومي التي تواجهها المنظمة خلال سعيها نحـو تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

– المخاطر المالية: وهي التي تهتم بالإدارة الفعالة والرقابة على النواحي الماليـة للشـركة وتأثير العوامل الخارجية مثل مدي توافر الائتمان، وأسعار الصـرف، وتحركـات أسـعار الفائدة .

– المخاطر المعلومات : وهي تلك المخاطر التي تتعلق بالمعلومات الغير صحيحة أو الغيـر ملائمة ، كذلك البيانات والتقارير الغير واضحة و مضللة .

الرقابة المالية : تعتبر الرقابة المالية نقطة الانطلاق الذي يرتكز عليها مدقق الحسابات عنـد إعداده لبرنامج التدقيق ، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها ، إن ضعف أو قوة نظام الرقابة المالية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية التدقيق ، وإنما يحدد أيضـاً

---

(١) .نعيم دهمش ،عفاف اسحق أبوزر، "**ضوابط الرقابية و التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات** "،المؤتمر العلمي الـدولي السـنوي الخـامس لكليـة الاقتصـاد والعلـوم الإداريـة ،جامعـة الزيتونـة الأردنية،٢٠٠٥م، ص٥.

العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة ، ويوضح أيضاً الوقت الملائم للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها ، ويجب أن يستمر مدقق الحسابات في فحص وتقييم نظام الرقابة المالية حتى يمكنه من الإلمام بالأساليب و الإجراءات التي تستخدمها المنشأة ، وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة النظام .

فإذا وجد مدقق الحسابات أن نظام الرقابة المالية قوي وفعال ويمكن الاعتماد عليه ومطبق فإنه يحد من الاختبارات ويتوسع في الإجراءات ، ويكون لديه أساس معقول لاستخدام أسلوب العينة الإحصائية إذ إن فحص العمليات المالية بالكامل يعتبر مكلف ويحتاج إلى وقت طويل ولا داعي له طالما أن نظام الرقابة المالية يمكن الاعتماد عليه ، ويتطلب تقييم نظام الرقابة المالية معرفة الإجراءات و الطرق الموضوعة ، والتأكد من أن تلك الإجراءات والطرق تستخدم كما هو مخطط ، فالمدقق يجب أن يحدد [١]

- مدى ملائمة نظام الضبط الداخلي .
- ما إذا كان النظام يتم تشغيله وفقاً لما هو مخطط له .

يرى (يوسف جربوع ، ٢٠٠٠) أن قسم التدقيق الداخلي بالمنشأة إذا كان يمارس فحصاً منتظماً لنظام الرقابة المالية ، فإن مدقق الحسابات يأخذ ذلك في اعتباره عند تصميم إجراءات التدقيق ، أن المدقق الخارجي سيخطط برنامج التدقيق اعتماداً على نظام التدقيق الداخلي بالنسبة للمجالات التي تكون قوية في هذا النظام وبذلك يتجنب الازدواج في الإجراءات التي تم القيام بها بكفاءة بواسطة إدارة التدقيق الداخلي.

وتقع مسؤولية إنشاء وتنفيذ نظام الرقابة المالية على عاتق إدارة المنشأة ، ومع ذلك فإن مدى تأثير الرقابة والحالة التي تمارس فعلاً تكون هامة بالنسبة لمدقق الحسابات ، كما أن من مسؤولية المدقق الخارجي أن يحدد مدى إمكانية الاعتماد على هذا النظام و إلى أي مدى يستطيع أن يحد من إجراءات المراجعة .

---

(١) .يوسف محمود جربوع ،"**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**"،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،٢٠٠٠م ،ص١٠٩-١١١.

مراعاة الجوانب السلوكية للرقابة المالية :

لا شك أن تحقيق الرقابة المالية الفعالة يعتمد على سلوك الأفراد داخل المنشأة أكثر من اعتماده على الخطوات أو الإجراءات الآلية لتنفيذ نظام الرقابة المالية و الواقع أن هذا الأساس يمثل خلفية ضرورية لكثير من أسس و معايير الرقابة المالية و خاصة الأسس التالية : [١]

١ ــ الخطة التنظيمية

٢ ــ معايير القياس و تقييم الأداء

٣ ــ إعداد التقارير حسب خطوط السلطة و المسئولية

٤ ــ الإدارة بالاستثناء

٥ ــ الخطوات المصححة

٦ ــ الاعتدال في الرقابة

فالخطة التنظيمية لو راعت النظرة السلوكية في التنظيم لأدت إلى نوع من التنظيم لا يمكن تحديده إلا بعد شغل الوظائف و تحديد العلاقات التنظيمية بين الأفراد، كذلك فإن عملية وضع و اختيار معايير و مؤشرات تقييم الأداء تؤثر و تتأثر بسلوك العاملين بالمنشاة ، و من المسلم به أن المعايير المتشددة تؤدي إلى الإحباط كما أن المعايير المتراضية تدعو إلى التكاسل ، من ناحية أخرى فأن نجاح نظام التقارير و المعلومات يتوقف على نوعية المديرين و استعدادهم للاستفادة بالمعلومات .

كما أنه من المسلم به أن المعلومات تهدف إلى ترشيد سلوك المديرين و لكنها لا تحل محل التفكير السليم و القدرة على وزن الأمور و الحكم عليها،يقوم مبدأ الإدارة باستثناء على إغفال التغيرات الطفيفة لأنها لا يمكن أن تتوقع أن يكون السلوك البشري في الأداء مطابقا

([١]) معهد المراقبين الماليين – أمريكا www.q8control.com.

تماما للمعايير،في مجل الخطوات المصححة يجب مراعاة النواحي السلوكية للعاملين بالمنشأة خاصة عند وضع نظم الحوافز ، أخيرا فإن وراء مبدأ الاعتدال في الرقابة ناحيـــة ســـلوكية هامة هي أن المغالاة في الرقابة تؤدي إلى انعدام المرونة و تقل روح الابتكار لدى العـــاملين في المنشأة.

وخلاصة القول أنه لا يمكن إغفال النواحي السلوكية في أي نظام فعال للرقابة المالية ، هكذا نجد أنه يجب النظر إلى الرقابة المالية كنشاط متشعب للغاية تندمج و تتكامل فيـــه وظـــائف الأداة ووظائف المحاسبة . وإن مفهوم الرقابة المالية في مرحلة تطوير مستمرة ، لابد مـــن أن يعتمد على مجموعة من الأسس أو المبادئ التي توضح إطار هذا المفهوم ،لاشك أن هذه تمثل البداية على طريق لتكوين مفهوم أساس للرقابة المالية و تطويرها

٢-١-١٢ تصميم نظام المحاسبة المالية : (١)

تمر عملية تصميم أي نظام للمعلومات بعدد من المراحل التي يتعين علـــى مصـــمم النظـــام إتباعها حتى يتمكن من تصميم النظام ، فيما يلي المراحل التـــي يمـــر بهـــا تصـــميم نظـــام للمعلومات المحاسبية :

١. مرحلة الاستقصاء : فعندما يعهد إلى مصمم النظام بتصميم نظام معين للمعلومـــات عليه أن يقوم بجمع الحقائق المتعلقة بالمنشأة التي يرغب في تصميم النظام لها، وبتحديد الأهداف المرجو تحقيقها من النظام .
٢. مرحلة التحليل : بعد أن يكون مصمم النظام قد جمع الحقائق المتعلقـــة بالمنشـــأة و بالنظام المطلوب تصميمه فإنه يتعين عليه أن يقوم بدراسة وتحليل هذه الحقائق قبـــل أن يبدأ مرحلة التصميم .

---

(١) محمود عبد الملك فخرا،هاني عبد الأمير الفيلي،حسن أحمد الكندري ،عبد الهادي الشمري ،إســـماعيل علي عباس، وليد سعود السلطان ،" **أساسيات المحاسبة المالية** "،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيـــع ،الكويـــت ،١٩٩٩م ،ص٤١٥.

٣. مرحلة التصميم :بعد الانتهاء من مرحلة تحليل الحقائق يبدأ المحاسب مرحلة تصميم النظام فيقوم بتصميم مايلي :

- دليل للحسابات .
- الدورات المستندية .
- المجموعة الدفترية.
- التقارير المحاسبية.

٤. مرحلة تجربة تطبيق النظام : بعد الانتهاء من تصميم النظام المحاسبي يبدأ المحاسب في وضع هذا النظام موضع التطبيق العملي ويقوم بالإشراف على تطبيق النظام وأثنـــاء هذه المرحلة يعرض على مصمم النظام مشاكل التطبيق العملي ليتمكن من إبداء الـــرأي في كيفية التغلب على هذه المشاكل .

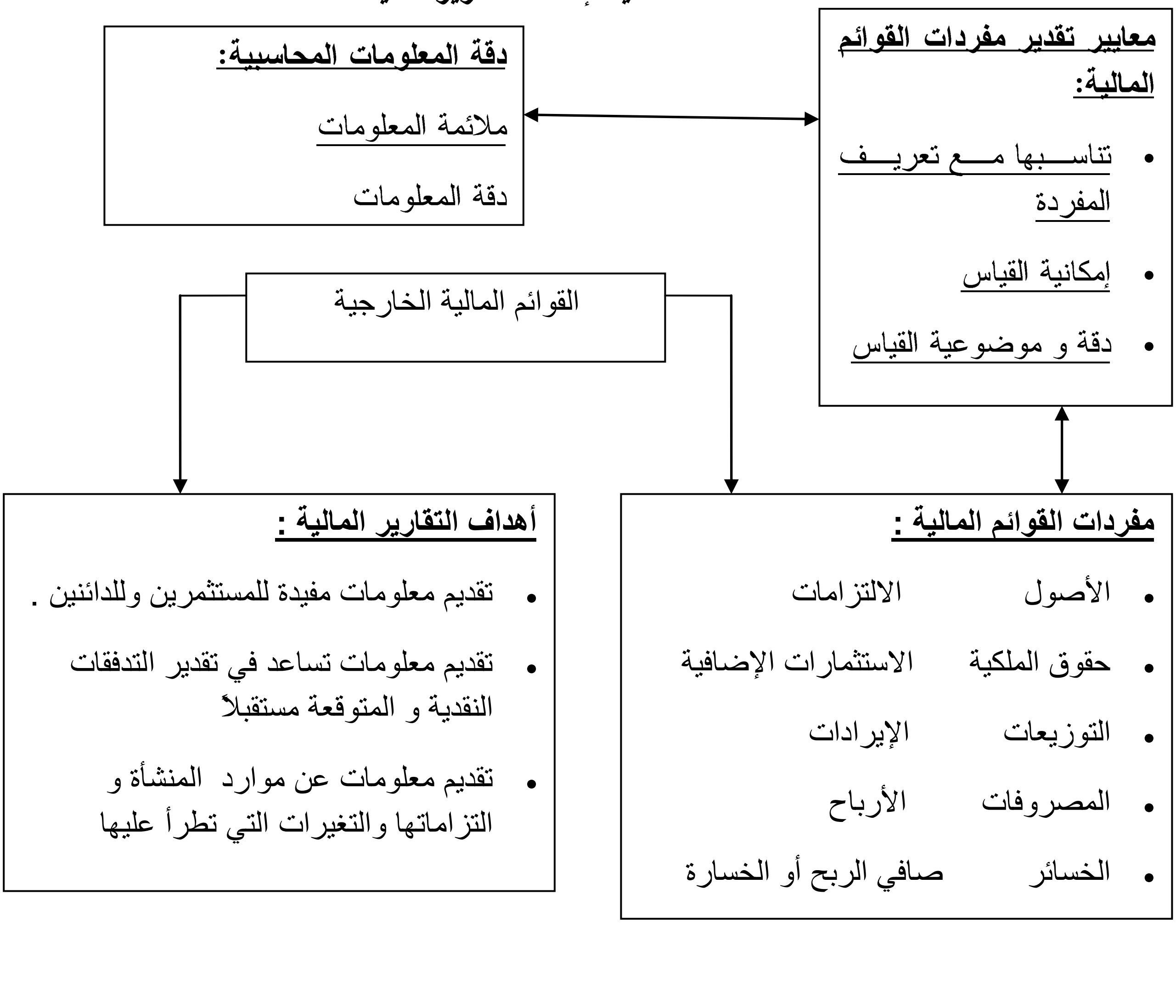
٥. مرحلة الرقابة : في هذه المرحلة يتعين على مصمم النظام أن يتأكد من :

- أن النظام الذي قام بتصميمه قادراً على تحقيق الأهداف التي صمم النظام من أجلهـــا أن النظام يكون قد زود بالأساليب الرقابية التي تساعد على اكتشاف الأخطاء أولاً بـــأول و التي تساعد المراجع في مراجعة النتائج التي ينتجها النظام (المخرجات).
- أن يعمل النظام على تقديم التقارير الإدارية و المحاسبية المناسبة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة .

قد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية إطار مفاهيمي عام يمكن الاعتماد عليه في تحديد المبادئ المحاسبية وتحديد نطاق الرقابة المالية، ويتمثل هذا الإطار ألمفاهيمي في مجموعة من الأهداف و الأساسيات المترابطة واللازمة لإعداد التقارير المالية للمستخدمين الخارجيين تتلخص في الشكل التالي : [١]

الشكل رقم (١)

الأهداف الأساسية لإعداد التقاريرالمالية



(١) محمود عبد الملك فخرا،مرجع سابق ص٥٦٣-٥٦٤

تدقيق المدقق على تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة فإن على مدقق المنشأة مايلي [1]:

- تقييم ما إذا كان وصف و تصميم أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة هما في تاريخ
- مناسب أو لفترة مناسبة لأغراض مدقق المنشأة.
- تقييم كفاءة وملائمة الأدلة التي يقدمها التقرير لفهم الرقابة الداخلية للمنشأة المستخدمة المتعلقة بالتدقيق .
- تحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة المكملة للمنشأة المستخدمة التي حددتها مؤسسة الخدمة و إذا كان الأمر كذلك الحصول على فهم لما إذا كانت المنشأة المستخدمة صممت و نفذت أنظمة الرقابة بشكل الجيد .

(يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠٠٩) أنه لا بد من الحصول على الفهم الواضح للخدمات التي تقدمها المؤسسة الخدمية بما في ذلك الرقابة الداخلية و المالية :

١- عند الحصول على فهم للمنشأة الخدمية حسب معيار التدقيق الدولي (٣١٥)على مدقق الخدمة الحصول على فهم لكيفية استخدام منشأة مستخدمة خدمات مؤسسة خدمية في عمليات المنشأة المستخدمة.

- طبيعة الخدمات التي تقدمها مؤسسة الخدمة و أهمية هذه الخدمات بالنسبة للمنشأة المستخدمة بما في ذلك الأثر على الرقابة الداخلية للمنشأة .
- الطبيعة و الأهمية النسبية للمعاملات أو الحسابات أو عمليات إعداد التقارير المالية التي توفر عليها منظمة الخدمة .
- درجة التفاعل بين أنشطة الخدمة وتلك الخاصة بالمنشأة المستخدمة .
- طبيعة العلاقة بين المنشأة المستخدمة و مؤسسة الخدمة بما في ذلك الأحكام التعاقدية ذات العلاقة للأنشطة التي تقدمها مؤسسة الخدمة .

---

(١) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، "**معيار التدقيق الدولي (٤٠٢-٣١٥)** " ، الفقرة ١١-١٢، إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة ،٢٠٠٩م .

٢- عند الحصول على فهم للرقابة الداخلية و المالية بالتدقيق حسب معيار التدقيق الدولي (٣١٥) على المدقق تقييم تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة المناسبة في المنشأة المستخدمة الخاصة بالخدمات التي تقدمها مؤسسة الخدمة ، تلك التي تطبيق على المعاملات المعالجة من قبل مؤسسة الخدمة .

٣- على مدقق الخدمة أن يحدد ما إذا كان فهم كاف لطبيعة و أهمية الخدمات التي تقدمها مؤسسة الخدمة وآثارها على أنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة المستخدمة الخاصة بالتدقيق تم الحصول عليها لتوفير أساس لتحدي و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية .

- إذا لم يكن مدقق الخدمة قادراً على الحصول على فهم كاف من المنشأة المستخدمة فإن على مدقق المنشأة الحصول على ذلك الفهم من خلال واحد أو أكثر من الإجراءات التالية :
- التعاقد مع مؤسسة الخدمة من خلال المنشأة المستخدمة ، للحصول على معلومات محددة .
- أداء إجراءات توفر المعلومات الضرورية حول أنظمة الرقابة ذات العلاقة في مؤسسة الخدمة .
- استخدام مدقق آخر لأداء إجراءات توفر المعلومات اللازمة حول أنظمة الرقابة ذات العلاقة في مؤسسة الخدمة .

٢-١-١٢ الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات لدى شركات الكهرباء الأردنية :

يتضمن النظام المالي لشركات الكهرباء الأردنية مجموعة من الإجراءات يتم فيها مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يحتكر شخص واحد بعملية ما ومن أولها لآخرها، أي بإنشائها و الاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها و المحاسبة عنها ، لأن الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة يشكل خطراً على شركات الكهرباء من شأنه التلاعب و الاختلاس ولذلك على الإدارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أثناء تنفيذ

العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف الرقابة على موظف آخر وبهذا تقل فرص التلاعب و الغش و الخطأ وتقوم هذه الإجراءات على الاعتبارات التالية : [١]

١- الحماية المادية للأصول و السجلات : لابد أن تعمل إدارة شركات الكهرباء على حماية أصولها وسجلاتها حماية فعالة ويقصد بالحماية المادية على الأصول من السرقة المادية للأصول فتلجأ شركات الكهرباء إلى التأمين على ممتلكاتها ضد أخطار السرقة و الحريق .

٢-مراجعة العمل المنجز : إن مراجعة العمل الذي تم، له أثر نفسي على الأفراد،حيث أن الفرد الذي يعلم أن هناك من سيراجع عمله سوف يقوم بهذا العمل و هو حريص على أن لا يقع في أخطاء و يقوم بعملة بطريقة جدية مرضية بخلاف الشخص الذي يعلم أنه ليس هناك من سيراجع عمله ، يقصد بالمراجعة هنا التأكد من أن الشخص قد تحمل المسؤولية الموكلة إليه ودليل ذلك توقيعه على العمل الذي قام به .

٣-الدقة الحسابية : هناك وسائل تؤدي إلى الدقة الحسابية ، فالقيد المزدوج في حد ذاته وإجراءاته يمكن من الدقة المحاسبية في حال طبقت الإجراءات المرتبطة به ويجب استعمال دفاتر الأستاذ ودفاتر القيد الأولي و الحسابات الإجمالية وكل هذه تساعد على تحقيق الدقة المحاسبية للسجلات ، كما أن وجود الآلات الحاسبة و الحواسيب الإلكترونية والأنظمة المتطورة جميعها تساعد على منع وتقليل الأخطاء الحسابية التي قد تحدث بقصد أو عن غير قصد .

١ اختيار الموظفين الأكفاء : أي وضع كل موظف في المكان المناسب له فوجود موظفين مدربين ومؤهلين ذو كفاءة عالية هو أساس للرقابة الداخلية و المالية كما هي أساس لأي نظام ناجح فبدون الموظفين المدربين و الحريصين على أداء أعمالهم وكذلك هؤلاء الملتزمين بسياسات و تعليمات إدارة شركات الكهرباء لا يمكن أن نحصل على نظام جيد للرقابة المالية ، كما أن وجود نظام للتدريب الموظفين يمكنهم من اكتساب مهارات لم تكن متوفرة لديهم من قبل وهدف الإدارة من تدريب العاملين يجب أن يكون متمثلا في إدخال تعديلات وتطورات جوهرية على سلوك هؤلاء الموظفين المتدربين في أدائهم للمهام الموكلة إليهم والقيام بها على أكمل وجه ، وبهذا الأسلوب يمكن لشركات الكهرباء الأردنية أن تضمن توفر المؤهلات الكافية لدى الموظفين العاملين لديها .

---

(١) مقابلة شخصية مع المدققين الداخليين و المحاسبين في شركات الكهرباء الأردنية .

الإجراءات التنظيمية و الإدارية :

هي مجموعة الترتيبات و الخطوات التي تضعها إدارة شركات الكهرباء الأردنية لغرض تقسيم الأعمال ، توزيع الاختصاصات ، المسؤوليات وفق ما نص عليه النظام الإداري وتضم هذه الإجراءات النواحي التالية :

١ - تحديد اختصاصات الإدارات و الأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل في مختلف المستويات الإدارية في شركات الكهرباء الأردنية ،بشكل يؤدي إلى تكامل الجهود المبذولة و عدم تضاربها ، كما يجب مراعاة عدم استقلال شخص واحد بأداء عملية معينة بأكملها وذلك بتقسيم العملية إلى عدد من الخطوات الجزئية التي يوكل لكل موظف واحد منها لتنفيذها وفي ذلك إخضاع عمل كل موظف لرقابة موظف آخر مما يساعد على تحديد المسؤولية عن أي خطأ قد يحدث داخل شركات الكهرباء الأردنية .

٢ - توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من البداية حتى النهاية بل يجب أن يقع عمل كل موظف تحت رقابة و إشراف موظف آخر لتقليل فرص التلاعب أو الغش و الاختلاس .

٣ - تحديد الصلاحيات و المسؤوليات بشكل واضح ليساعد على تحديد تبعة الأخطاء أو الإهمال ويمنع التهرب من المسؤولية ويمكن من استخدام الموازنات التخطيطية ومحاسبة المسؤولية ويقلل من احتمال اتخاذ القرارات الخاطئة .

٤ - إجراء حركة تنقلات بين الموظفين داخل شركات الكهرباء من حين لآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل و مبدأ التخصص .

٥ - وضع الإجراءات التفصيلية التي تحدد الخطوات التنفيذية اللازمة لأداء كل عملية من العمليات المختلفة التي تقوم بها شركات الكهرباء الأردنية ولا شك أن حجم شركات الكهرباء الأردنية وعدد العاملين في هذه الشركات كبير جداً وهذا بدوره يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة هذه الإجراءات .

٦ - إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات التي قام بها، كإثبات لما قام به .

٧ - استخدام المستندات و السجلات ، بحيث تحتفظ كل إدارة معينة بصورة عن النسخة التي تخصها لذلك يتم عمل المستندات بعدة ألوان وكل دائرة لها لون معين يخصها .

المبحث الثاني

تكنولوجيا المعلومات

٢-٢-١ المقدمـــــــة

٢-٢-٢ تعريف تكنولوجيا المعلومات وتطورها .

٢-٢-٣ خصائص نظم المعلومات المحاسبية .

٢-٢-٤ أهداف تدقيق الحسابات الكترونياً.

٢-٢-٥ النظام المحاسبي اليدوي و الإلكتروني.

٢-٢-١ المقدمة

يعيش عالمنا المعاصر تطوراً سريعاً ، على مختلف المستويات المعلوماتية والاقتصـادية و السياسية و الاجتماعية والتكنولوجية ، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على طبيعة حياة الأفراد و المنشآت و المنظمات ، تلعب تكنولوجيا المعلومات أو نظم المعلومات دوراً حيوياً في دعم أنشطة المنشآت سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح ، ويستخدم المحاسبون في عملهم كماً هائلاً من المعلومات ولذلك تعد نظم المعلومات أو تكنولوجيا المعلومات أحـد المجالات الهامة التي ينبغي على المحاسبين و الدارسين للمحاسبة الاهتمـام بهـا ومواكبـة تطورها المتسارع .

وتختص نظم المعلومات المحاسبية بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكـن التعبيـر عنها مالياً، وتساعد في حل كثير من المشكلات والقـرارات الماليـة التـي تواجـه الإدارة وأطراف أخرى عديدة ، بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعـال فـي ظـل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة حيث حدة التنافس والتطـورات التكنولوجيـة والاقتصادية المتزايدة (١) .

تؤكد الباحثة على أهمية تكنولوجيا المعلومات في مجال أعمال المـدققين والمحاسـبين فـي المنشآت ، وتبعاً لمواكبة تكنولوجيا المعلومات في الأعمال المحاسبية كان لابد من إدخالهـا على الأعمال المحاسبية ، لما لها من تحسين وتطوير أنظمة المحاسبة ، وتوفير الكثير مـن الوقت والجهد المبذول في الحصول على المعلومة المالية ،لمساعدة متخذي القرار في إعطاء القرار سليم والمناسب ، والخروج من الأنظمة التقليدية والقديمة فـي الأعمـال المحاسـبي والمالية ، مواكبة دول العالم في تكنولوجيا المعلومات وهذا يساعد علـى تحقيـق المنشـأة لأهدافها وسعي لتحقيق استراتيجياتها .

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تستخدمها مختلف أنواع منشـآت، وتعتبر نظم المعلومات من النظم الهامة في أي تنظيم وتظهر تلك الأهمية بشكل خاص فـي

---

(١) سليمان مصطفى الدلاهمة،"**نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات** "،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان،٢٠٠٨م، ص٦٤٩.

مساعدة الإدارة العليا القيام بعمليات التخطيط والرقابة و اتخاذ القرارات ، خاصة وأن العالم اليوم يمر بتطور كبير في مجال العلوم والتكنولوجيا بمختلف أنواعها ، مما خلق الحاجة لوضع نظم متكاملة للمعلومات ذات كفاءة عالية ومرونة كبيرة لاستيعاب هذا القدر الهائل من المعلومات ومعالجتها وحفظها وتخزينها وإمكانية استرجاعها إذا لزم الأمر في الوقت المناسب و الأسلوب المناسب ، فالمعلومات مهمة جداً لأي تنظيم في جميع مراحله وجميع عمليات التدقيق ويتم الاعتماد عليها كلياً في اتخاذ القرارات والرقابة ، ونظام المعلومات هو المختص بجمع ومعالجة واستخدام هذه المعلومات والاستفادة منها لتحقيق أهداف التنظيم ونجاحه.(١)

٢-٢-٢ تكنولوجيا المعلومات

لقد ظهرت عدة تعاريف لتكنولوجيا المعلومات ومنها : "عبارة عن نظام يتكون من وظائف الإدخال ،المعالجة ،الإخراج ،التخزين،الرقابة التي تحول البيانات إلى منتجات باستخدام الموارد البشرية والأجهزة والبرامج الجاهزة والأفراد " (٢).

وأيضا عرفها آخرون بأنها :" أنظمة بالغة الدقة من مجموعة أدوات تستخدم لتخزين وتحليل ومعالجة وبث ونقل المعلومات ".

لقد عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها : " هي مجموعة المجالات المعرفية من علمية وتقنية وهندسية ،إنسانية،اجتماعية ، الإجراءات الإدارية ،التقنيات المستخدمة والجهود البشرية،المبذولة في جميع المعلومات المختلفة وتخزينها ومعالجتها ونقلها وبثها واسترجاعها مما ينشئ من تفاعلات بين هذه التقنيات والمعارف والإنسان المتعامل معها . (٣)

---

(١) علي الذنيبات ،"**تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية** وتطبيق"،مطابع الأرز ،عمان ٢٠٠٩م، ص٤٥.

(٢) محمد سعيد خشبة، "**نظم المعلومات المفاهيم والتكنولوجيا** " ،جامعة الزاهرة ،القاهرة ، ١٩٨٧م،ص٦٦.

(3) www.caady.com/information-technology

واستخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات وشبكات الانترنت والمـؤتمرات عـن بعـد واستخدام القمر الصناعي والبريد الالكتروني وغيرها من وسائل الاتصال "
وترى الباحثة بأن تكنولوجيا المعلومات :" هي العلم الذي يهتم بجمع وتخزين وبث مختلـف أنواع المعلومات وأنها خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصـال والبـرامج والأنظمـة الحديثة".

٢-٢-٣ خصائص نظم المعلومات المحاسبية : [١]

١-يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات.

٢-أن يزود الإدارة بالمعلومات المناسبة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة .

٣-أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الملائم لاختيار بديل مـن البـدائل المتوفرة .

٤-أن يزود الإدارة بالمعلومات المناسبة لمساعدتها بالقيام بوظيفتهـا وهـي التخطـيط القصير والمتوسط وطويل الآجل .

٥-أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعـد بياناتها

٦-أن يتصف النظام بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره .

دور المدقق في التدقيق على النظام المحاسبي : [٢]

يلاحظ بشكل عام بأن المدققين الخارجيين أكثر دقة في عملهم وفي التدقيق علـى نظـام المحاسبي بعيداً عن التحيز و تقديم البيانات المالية بشكل موضوعي مقارنـة مـع بعـض المدققين الداخليين الذي لا يوجد عندهم استقلالية في العمل نتيجة لأنهـم تـابعون لـلإدارة ويسيرون كما تريد الإدارة ، أي أن هناك بعض التحيز من قبل المدققين الداخليين لـلإدارة العليا في الشركة .

---

(1).Marshall B.Romney, Paul John Steinbart,"**Accounting Information Systems**" ,11th edition.2009,p28.

(2).James .A .Hall, "**Accounting Information Systems** " 6^{th} edition ,south western ,2009,p30.

المحاسبين كمصممين لنظام المحاسبي :

من مسؤوليات المحاسبين تقديم تصميم مبدئي لنظام المحاسبة الذي يحتاجونه في عملهم ، ثم تأتي وظيفة مصمم البرامج على الحاسوب الذي عمل على تصميم النظام المحاسبي وفقاً لطبيعة المعلومات والقواعد والمبادئ المحاسبية التي يجب تطبيقها . (١)

المحاسبين كمستخدمين لنظام المحاسبي :

المحاسبين يجب أن يكونوا قادرين على حمل حاجاتهم بشكل واضح إلى محترفي الأنظمة ومصممي النظام. المحاسبين يجب أن يشاركوا بشكل نشيط في مشاريع تنمية الأنظمة المحاسبية وذلك لضمان تصميم الأنظمة الأكثر ملائمة .

مكونات نظام الحاسب الإلكتروني : (٢)

١- الأجهزة (Hard Ware).
٢- البرامج (Soft Ware) وتنقسم إلى نوعين هما :
- برامج الأنظمة (System Programs).
- برنامج التطبيقات (Application Programs).

٣- قاعدة البيانات (Data Base).

٢-٢-٤ أهداف تدقيق الحسابات إلكترونياً:

(1).James. A .Hall ,"**Accounting Information Systems**"6th edition , south western ,2009 , p30.

(٢) يوسف محمود جربوع ،"**مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،عمان ، ٢٠٠٠م،ص٣٨٨-٣٨٩ .

يشير المعيار الدولي بمراجعة رقم (٤٠١) فقرة (١٢) إلى أن أهداف المدقق من عملية التدقيق لا تتغير سواء كانت عمليات البيانات المحاسبية يدوية أو إلكترونية ، وذلك حسب النص التالي : [١]

"بناءاً على ما تقدم فالمدقق يمكنه استخدام إجراءات المراجعة اليدوية ، وتقنيات الحاسوب في التدقيق مع الأخذ في الاعتبار أن الطرق المستخدمة للحصول على دليل إثبات ربما تتأثر بطرق التشغيل الإلكتروني ، وبالتالي فإن استخدام الطريقتين معاً يؤدي إلى الحصول على دليل موضوعي كافي، وفي جميع الأحوال فإن بعض الأنظمة المحاسبية التي تستخدم الحاسوب في التطبيقات الهامة للعمليات ، ربما يكون من الصعوبة أو المستحيل حصول المدقق على بيانات معينة لفحصها أو الاستفسار عنها لتأكيدها بدون مساعدة الحاسوب " .

وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم (٤٠٠) يجب على المدقق القيام بتقييم المخاطر الجوهرية ومخاطر الرقابة للجوانب المادية في البيانات المالية في بيئة نظام المعلومات الإلكتروني وذلك لأنها ربما يكون لها تأثير احتمالي عام وخاص على الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، على سبيل المثال :

١ - المخاطر الناتجة عن الأنشطة العامة لنظام المعلومات الإلكتروني وهذه تؤدي إلى التأثير على كل أنظمة التطبيقات للعمليات في الحاسوب .
٢ - المخاطر الناتجة عن الأخطاء و الغش في الأنشطة الأساسية ، في التطبيقات المعنية وخاصة الملفات الرئيسية أو قواعد البيانات أو أنشطة العمليات الخاصة .
٣ - الأنظمة المرتبطة بالحاسوب (نظام توزيع المعلومات ، الشبكات) و الأنظمة الإدارية المتصلة بالنظام الرئيسي.

---

(١) الاتحاد الدولي للمحاسبين،"**معايير المحاسبة الدولية**" ، إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،١٩٩٩م، ص٢٨٨.

٢-٢-٥ النظام المحاسبي اليدوي و الإلكتروني:

يقصد بالنظام المحاسبي اليدوي : هو ذلك النظام الذي يتم من خلاله تشغيل (معالجة البيانات يدوياً.ويضم هذا النظام كتبة الحسابات الذين يقومون عادة بإعداد المستندات ، وتسجيل قيود اليومية وترحيل القيود إلى حسابات الأستاذ وإعداد التقارير المالية .وكانت غالبية الأنظمة المحاسبية التقليدية ، تأخذ شكل النظام اليدوي وخصوصاً بالنسبة للمنشآت صغيرة الحجم المحدودة الأنشطة و العمليات ، ولكن مع تطور الوسائل الآلية ورخص تكاليف استخدام الحاسبات الإلكترونية ، فقد انخفض عدد المنشآت التي تستخدم النظام اليدوي في السنوات الأخير إلى حد كبير . [١]

ولا يخلو أي نظام محاسبي من استخدام بعض المعدات الآلية لتشغيل البيانات بشكل أو بآخر عادة ما تستخدم الآلات الحاسبة وآلات الطباعة ، ومسجلات النقدية ، مما يؤدي إلى زيادة الدقة وتوفير الوقت .ولكن في السنوات الأخيرة ومع التقدم التكنولوجي الهائل في مجالات تشغيل البيانات الكترونياً، وتخفيض حجم أجهزة الكمبيوتر وزيادة كفاءتها ورخص أسعار.

الدورة المحاسبية في ظل استخدام مجموعة من الدفاتر :

١- العمليات المالية الغير متكررة يتم تسجيلها مباشرة في دفتر اليومية العامة General Journal.

٢- العمليات المالية المتكررة يتم تسجيلها أولاً بأول في دفتر اليومية الخاص بها Subsidiary Journal.

٣- يتم ترحيل مفردات العمليات المالية المتكررة من دفتر اليومية الخاص بها إلى دفتر أستاذ مساعد المدينين (العملاء) ودفتر أستاذ مساعد الدائنين (الموردين) Subsidiary Ledger وذلك إذا ما كانت العمليات المالية لها علاقة بحسابات المدينين و الدائنين .

٤- يتم تسجيل إجمالي الدفاتر المساعدة في دفتر اليومية العامة بقيد إجمالي وذلك على فترات دورية شهرياً مثلاً .

٥- يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة إلى دفتر الأستاذ العام General Ledger .

---

(١) يوسف عوض العادلي، " **مقدمة في المحاسبة المالية** "، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦م ،ص٣٩٠.

٦ -تستكمل باقي خطوات الدورة المحاسبية من حيث إعداد ميزان المراجعة من واقع دفتر الأستاذ العام ، ثم إجراء التسويات الجردية وإعداد التقارير المالية .

كما يوضحه الشكل التالي الأنشطة اليومية للمنشأة ، التي تشكل نظام المعلومات في شركات الكهرباء [١]:

الشكل رقم (٢)

الأنشطة اليومية للمنشأة تشكل نظام للمعلومات



مدخلات : بيانات ١- نشاط التحديد	معالجة البيانات ٢- نشاط القياس و التسجيل	مخرجات : معلومات ٣- نشاط التوصيل
أحداث و عمليات مالية تؤثر على النشأة	عمليات المعالجة وتشغيل البيانات المحاسبية	إعداد القوائم المالية لخدمة المستخدمين الخارجيين
تحديد واعتراف بالأحداث الواجب المحاسبة عنها **Identification, Recognition**	القياس المحاسبي، تطبيق إجراءات الدورة المحاسبية **Measurement, Processing**	توصيل ، إفصاح **Reporting , Disclosure**

(١) كمال عبد العزيز النقيب ، " **مقدمة في نظرية المحاسبة** " ،دار وائل للنشر والتوزيع ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ،٢٠٠٤م ، ص١٧ .

الأنشطة الثلاثة للعملية الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية : [١]

١ نشاط التحديد : يمثل الجزء الأول من العملية المحاسبية ، ويتضمن انتقاء أو اختيار تلك الأحداث الاقتصادية (تسمى بالعمليات المالية) التي ينظر إليها كإثبات للنشاط الاقتصادي الذي تقوم به منظمة أو منشأة معينة ، فيتم الاعتراف بها لإثباتها في السجلات المحاسبية للمنشاة المعينة .أما الأحداث التي لا تهم المنشاة بصورة مباشرة فيتم تجاهلها محاسبياً ، لأنها لا تؤثر على بنود قوائمها المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) فنشاط التحديد هو إذن عملية " فلتره " لانتقاء العمليات المالية التي تؤثر على القوائم المالية للمنشاة المعنية و استبعاد العمليات الأخرى غير المؤثرة.

٢ نشاط القياس و التسجيل : بعد تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) يتم قياسها بوحدة النقد مثلاً الدينار أو الدولار حسب العملة السائدة ، ويتبع هذا القياس النقدي التسجيل في الدفاتر المحاسبية أو على الحاسوب لتقديم توثيق تاريخي مستمر للأحداث المالية التي تم تحديدها لمنشاة معينة ، ويجري التسجيل وفق تسلسل زمني متتال، يتضمن الأحداث المالية التي قياسها السجل المحاسبي الأول : دفتر اليومية . ثم يتبع ذلك التسجيل تصنيف تلك الأحداث في مجموعات متماثلة (مثل مصروف الرواتب مصروف الإيجار، إيرادات البيع) وتلخيصها بإظهار مجاميعها و أرصدتها في نهاية فترات زمنية دورية يتم التصنيف و التلخيص في السجل المحاسبي الثاني: دفتر الأستاذ ويظهر نشاط التلخيص المحاسبي بصورة واضحة في موازين المراجعة بالمجاميع و بالأرصدة ، وهي الموازين المعدة خلال وعند انتهاء الفترة المحاسبية .

---

(١) رضوان حلوه حنان ، " **مدخل النظرية المحاسبية** " ، جامعة عمان الأهلية ،دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥م ، ص١٣-١٢.

٣ -نشاط التوصيل : يعد نشاط التحديد و نشاط القياس و التسجيل نشاطين ضئيلي الأهمية ما لم يتم توصيل البيانات و المعلومات المحاسبية الناتجة عنهما إلى المستخدمين أو الأطراف ذوي المصالح و المهتمين بالمنشأة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وتحقيق أهدافهم ، يتم توصيل المعلومات الناتجة عبر إعداد و توزيع التقارير المحاسبية ويسمى القسم الأكبر من هذه التقارير باسم القوائم المالية ، وحتى تكون القوائم المالية ذات معنى ومفيدة للمستخدمين يقوم المحاسبون بوصف وتقرير البيانات والمعلومات المحاسبية بطريقة " معيارية " اعتماد شكل محدد وتبويب محدد لتلك القوائم المالية وفق متطلبات تضعها مهنة المحاسبة .

الأمر الذي أدى إلى تطوير قواعد مقبولة عموماً في مهنة المحاسبة تسمى بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) والتي يستند إليها إنشاء وتطوير وتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) وبذلك تصبح المعلومات المحاسبية الناتجة عن العديد من العمليات المالية و أنشطة المنشأة المختلفة قابلة للفهم و المقارنة من قبل المستخدمين وذات مغزى . (١)

هناك عنصر هام في توصيل البيانات و المعلومات إلى المستخدمين ، وهو مسؤولية ومقدرة المحاسب على تحليل وتفسير تلك المعلومات التي يتم التقرير عنها .فالتحليل يتضمن استخدام النسب المالية و الأشكال و المخططات لتوضيح الاتجاهات المالية الهامة للمنشأة المعينة وكذلك توضيح العلاقات بين الأنشطة المختلفة للمنشأة (أنشطة تمويل ، أنشطة الإنتاج ، التشغيل ، أنشطة الاستثمار) أما التفسير فيتضمن توضيح استخدامات ومعنى ومحدودية البيانات المحاسبية التي يتم تقرير عنها .

---

(١) رضوان حلوه حنان ، " **مدخل النظرية المحاسبية** " ، جامعة عمان الأهلية ،دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥م ، ص١٤.

العوائق التي تعيق عمل المدققين الداخليين داخل الشركة :

هناك عدة أسباب تعيق عمل المدققين الداخليين منها : [١]

١ عدم وضع خطة تنظيمية لأعضاء لجنة التدقيق والتي تعد كمطلب قانوني و تنظيمي توضح خطوات عملية التدقيق وتبين مسؤولية كل مدقق والعمل الذي سيقوم به، بالتالي هذا يعيق المدقق في عمله .

٢-الفهم الغير كامل أثناء عملية التدقيق بين المدققين يعمل على خلل في عملية التدقيق والرقابة ، ويؤثر سلباً على تحقيق كفاءة الرقابة المالية .

٣-الثقة الزائدة بالإدارة وعدم التدقيق كما يجب ، يؤدي إلى نقص الاستقلالية عند المدقق وفقدان عنصر المصداقية في العمل ، وهذا يؤدي إلى سير المدقق كما ترغب الإدارة.

٤-عدم قدرة المدققين على مواجهة الإدارة وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها .

حسب وجهة نظر لجنة ممارسات التدقيق الدولية ، يجب على المدقق التواصل مع الإدارة وتوصيل استنتاجاته إليها في الوقت المناسب في الحالات التالية : [٢]

- أن المدقق يعتقد أن الغش قد يكون موجود حتى لو كان التأثير المحتمل على البيانات المالية سيكون معنوياً.
- تم العثور على الغش أو الخطأ في الواقع و بشكل كبير جداً بحيث ينعكس على البيانات المالية ويعطي معلومات مضللة .

---

[1].Venkatarman, Oman Zawawi,**"Audit Committee Handbook"**,Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited, New Delhi.2005,P37.

[2].Shekhar ,Lekshmy Shekhar,**"Auditing"**,Vikas Publishing House Pvt Ltd,Bangalore,2003,P7.

لقد قامت لجنة جمعيات المحاسبة الأمريكية على وضع المفاهيم و المعايير أو التقارير المالية لاستنتاج مايلي : (١)

١ -لا يوجد نظرية محددة واضحة للمحاسبة المالية أي لا يوجد نظرية وحيدة يمكن الاكتفاء بها للإحاطة بجميع البيانات و المعلومات و المعايير و المفاهيم و المشاكل التي قد تواجه المحاسبين في عملهم .

٢ -يوجد في المحاسبة المالية مجموعة من النظريات التي يمكن أن تطبق في مختلف بيئات العمل المحاسبي .

(1).Ahmed Riahi,Belkaoul,"**Accounting Theory**",British Library, 5th, 2004, p108

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

٣-١ المقدمة .

٣-٢ منهجية الدراسة .

٣- ٣ مجتمع الدراسة .

٣-٤ أساليب جمع البيانات .

٣-٥ تطوير أداة الدراسة .

٣-٦ آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الاستبانه .

٣-٧ تصميم استبانه الدراسة .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة :

تناولنا في الفصلين السابقين الخلفية النظرية للدراسة من خلال الرجوع لأدبيات الدراسة المختلفة ويتناول هذا الفصل توضيحا لمنهجية الدراسة المتبعة حيث يحتوي على أساليب جمع البيانات والاختبارات المتاحة بأداة الدراسة ، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات و اختبار الفرضيات فضلا عن تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة ، للوصول إلى النتائج و التوصيات .

٣-١ منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي الاستدلالي وتم جمع البيانات الثانوية من خلال الرجوع إلى الدوريات والمقالات الالكترونية والنشرات المتخصصة ذات العلاقة، وبناءاً على زيارات ميدانية قامت بها الباحثة تبين أن هنالك مشكلة في كفاءة الرقابة المالية في بعض شركات الكهرباء الأردنية ، وتبين أن سبب هذه المشكلة هو عدم استخدام تكنولوجيا المعلومات، في نظام الرقابة المالية ، لذلك تم عمل هذه الدراسة والتي تعتبر دراسة بين شركات الكهرباء الأردنية لمعرفة مدى كفاءة نظام الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية. بينما تم تغطية الجانب الميداني من خلال تصميم استبانه تخدم أهداف الدراسة حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة وتم استخدام أسلوب المسح الشامل وذلك للحصول على إجابات المستجيبين ، الذي سيتم بموجبها اختبار الفرضيات وصولا للنتائج وذلك عن طريقة برنامج التحليل spss .

٣-٢ مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الأردنية، البالغ عددها (٦) شركات في الأردن وهي (شركة توليد الكهرباء المركزية ، شركة توزيع الكهرباء المساهمة، شركة السمرا لتوليد الكهرباء، شركة الكهرباء الوطنية ، شركة الكهرباء الأردنية المساهمة ، شركة الكهرباء محافظة إربد) حيث تم توزيع الاستبيانات على المدققين الداخليين في تلك الشركات ، والبالغ عددهم (٧٠) استبانه على المدققين الداخليين لدى شركات الكهرباء الأردنية ، استرد منها (٦٥) استبانه و بما نسبته (٩٢,٨٦%) من الاستبيانات الموزعة و استبعد منها عدد (٢) استبانه غير صالحة ، وقد تم إخضاع (٦٣) استبانه للتحليل و تشكل ما نسبته (٩٠%) تقريباً من الاستبيانات الموزعة وكما يتضح من الجدول رقم (١) التالي :

جدول رقم (١)

عينة الدراسة ودرجة الاستجابة الفعلية

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبيانات الموزعة	٧٠	١٠٠%
الاستبيانات المستردة	٦٥	٩٢,٨٦%
الاستبيانات الغير صالحة للتحليل	٢	٢,٨٦%
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	٦٣	٩٠%

٣-٣ أساليب جمع البيانات :

لغرض تحقيق أهداف الدراسة و جمع البيانات ، اعتمدت الباحثة في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات على النحو الآتي:

١- البيانات الثانوية :

تتمثل هذه البيانات في مجموعة من الكتب و الدوريات العربية والأجنبية ، ورسائل الماجستير و الدكتوراه ،والأبحاث المنشورة ، والمعلومات المتاحة عبر شبكات الإنترنت ،

بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءا أساسياً في إجــراء الدراســة الميدانية .

٢-البيانات الأولية :

تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية ، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بجمــع البيانات الأولية عن طريق استخدام أسلوب الاستقصاء ، حيث تــم مــن خــلال الاســتبانة الحصول على إجابات مجتمع الدراسة وحسب وجهة نظر المدققين الداخليين ، وتم صــياغة فقراتها بالاعتماد على المراجع العلمية و الدراسات السابقة والمعــايير ذات العلاقــة ، تــم تحليل البيانات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي وبرنامج spss ، كــذلك تــم اســتخدام أسلوب المقابلات الشخصية مع المدققين الداخليين ، وذلك للتعــرف علــى المشــكلة بكافــة أبعادها .

٣-٤ تطوير أداة الدراسة :

تمت عملية التطوير لاستبانه الدراسة على عدة خطوات حتى وصلت إلى صــيغتها النهائيــة وتم اعتمادها و استخدامها ويمكن تلخيص هذه الخطوات بما يلي :

١. تم تطوير هذه الاستبانه بالاعتماد على الدراسات السابقة ورسائل الماجستير و الدكتوراه.

٢.تم اعتماد أبعاد الدراسة جميعها و المتعلقة بكفاءة الرقابة المالية فــي شــركات الكهربــاء الأردنية من استبانه الدراسة ، حيث قامت الباحثة بتقسيم أسئلة الاستبانه على عــدة محــاور من استبانه الدراسة . وقام المشرف بمراجعتها للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الدراسة الأساسية .

٣.تم عرض أداة الدراسة على عدد من الأساتذة الأكاديميين العاملين في الجامعات الأردنيــة الرسمية و الخاصة ، وذلك للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الدراسة ، وحسب ما هــو مشار لها في الملحق رقم (١) .

٤. بعد تعديل أداة الدراسة بموجب الملاحظات التي أبداها المحكمون جرى توزيعهــا علــى مجتمع الدراسة.

٣-٥ آلية و إجراءات تحليل و معالجة بيانات الإستبانة :

في سبيل تسهيل إجراءات التحليل الإحصائي للبيانات فقد تم تحديد مجال للإجابات وقامت الباحثة بإعطاء خمسة بدائل لإجابات كل سؤال وهي (موافق بشدة ، موافق، متوسطه ، غير موافق، غير موافق بشدة) لمعرفة رأي المدققين الداخليين ، حول كل متغير من المتغيرات المستقلة في تحقيق كفاءة الرقابة المالية وقد تم قياسها من خلال استخدام مقياس ليكرت الخماسي لإجابات عينة الدراسة حيث تم تحديد الأرقام (١،٢،٣،٤،٥) وكما هو مبين بالجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

مستوى إجابات فقرات الإستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي

نسبة الموافقة	الوزن النسبي	درجة الموافقة	مستوى الموافقة
٨٠%-١٠٠%	٥	موافق بشدة	مرتفعة جداً
من ٦١%-٨٠%	٤	موافق	مرتفعة
من ٤١%-٦٠%	٣	متوسطه	متوسطه
من ٢١%-٤٠%	٢	لا أوافق	منخفضة
من٠%-٢٠%	١	لا أوافق بشدة	منخفضة جداً

٣-٦ تصميم استبانه الدراسة :

لغايات تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الاستبانه إلى جزئيين ، بحيث تخدم أهداف الدراسة ،

يختص الجزء الأول بالمعلومات الديموغرافية عن أفراد مجتمع الدراسة الذي يتكون من المدققين الداخليين.

أما الجزء الثاني فهو ينقسم إلى أربع أقسام ، بينما الجزء الثالث يختص بفقرات عن المتغير التابع تدور حول المجالات الآتية :

القسم الأول : يهدف إلى التعرف على أثر الهيكل التنظيمي ودوره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين ، ويمثل هذا الجزء الأسئلة من (١- ١٠) في استبانه الدراسة.

القسم الثاني : يهدف إلى التعرف على أثر النظام المحاسبي ودوره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين ، يمثل هذا الجزء الأسئلة من (١١-٢٠) في استبانه الدراسة .

القسم الثالث: يهدف إلى التعرف على أثر الاستقلالية ودورها في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين ، يتمثل هذا الجزء الأسئلة من (٢١ – ٣٠) في استبانه الدراسة .

القسم الرابع : ويهدف إلى التعرف على أثر تقدير المخاطر ودورها في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين ، يتمثل هذا الجزء الأسئلة من (٣١ – ٤٠) في استبانه الدراسة .

القسم الخامس : ويهدف إلى التعرف على مدى تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين ، تمثل هذا الجزء الأسئلة من (٤١ – ٥٠) في استبانه الدراسة .

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي

٤-١ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

٤-٢ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة.

٤-٣ تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين .

٤-٤ تحليل البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (كفاءة الرقابة المالية) .

٤-٥ تحليل بيانات الفرضيات .

٤-٦ اختبار الانحدار البسيط للمتغيرات المستقلة .

٤-٧ ملخص تحليل الانحدار للمتغيرات المستقلة .

٤-٨ نتائج تحليل التباين للمتغيرات المستقلة .

٤-٩ اختبار الفرضيات .

٤-١٠ نتائج الدراسة الميدانية.

٤-١١ توصيات الدراسة.

٤-١ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

إن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها لهذا فقد تم الاعتماد على برنامج (SPSS) وذلك من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها ،من استبانه الدراسة . وفي ضوء متغيرات الدراسة و أساليب القياس و أغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

أولا : التحليل الوصفي (Descriptive Analysis) معتمداً على الوسط الحسابي و الانحراف المعياري .

ثانياً : الإحصاء الاستدلالي (Inferential Analysis) ومن خلال ما يلي :

١. اختبار ثبات الأداء (Reliability) لقياس ثبات أداة الدراسة و مقدار الاتساق الداخلي ومدى الاعتماد عليها ويتم ذلك باحتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)

٢. تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

٣. النسبة المئوية لتحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين.

٤-٢ الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة :

تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من أن الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة تقيس فعلياً ما ينبغي قياسه ،وتهدف إلى التعرف على درجة مصداقية إجابات العينة ومن الاختبارات التي تم استخدامها في هذه الدراسة :

أولاً : صدق الأداة

(يرى زين العابدين ،أحمد عودة ،١٩٩٧) أن المقصود بصدق الأداة هي عملية التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة [1]،ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المختصين في مجال المحاسبة بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وشمولها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة ،حيث تم تحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة الجامعيين ومن مختلف الجامعات الأردنية وقد تم الأخذ بالملاحظات و الآراء التي أبداها المحكمون وخصوصاً الملاحظات التي توافقت الآراء حولها. وذلك بالرجوع إلى الملحق رقم (١) يبين أسماء الأساتذة المحكمين للإستبانة

ثانياً: ثبات الأداة (Reliability)

يرى (2003,Sekaran) أن المقصود بثبات الأداة " هي إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم وفي ظل ظروف واحدة . [٢]

ولاختبار ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات و لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الإستبانة ويفسر معامل الثبات الداخلي بين

---

(1) زين العابدين ،أحمد عودة ،**الاستدلال الإحصائي**" ، منشورات مطابع جامعة الملك سعود ،١٩٩٧م،ص٤٧-٤٨.

(٢) Uma,Sekaran," **Research Methods for Business , A Skill Building Approach**",7th Edition, John Wiley and Sons, New York, 2003, p 84.

الإجابات بأنها القيمة التي تتراوح بين { صفر ، ١} وأن القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس هي ٦٠% فأكثر وكانت النتائج كما يوضح الجدول رقم (٣) .

الجدول (٣)

اختبار ثبات أداة الدراسة

مجال الفرضية	عدد الأسئلة	محور القياس	قيمة معامل ألفا
كفاءة الرقابة المالية	١٠	عام	٠,٦٥٤
الهيكل التنظيمي	١٠	الثاني	٠,٧٥٨
النظام المحاسبي	١٠	الأول	٠,٧٠٥
الاستقلالية	١٠	الرابع	٠,٧٩٢
تقدير المخاطر	١٠	الثالث	٠,٧٧٧
الأداة ككل			٠,٨٦١

يظهر من الجدول رقم (٣) اختبار ثبات أداة الدراسة (الهيكل التنظيمي من استبانه الدراسة ،النظام المحاسبي، الاستقلالية، تقدير المخاطر) تراوحت بين (٧١% - ٧٩%) حيث أن الأداة ككل تشكل ما نسبته (٨٦%) للأداة ككل وهي معامل ثبات عال جداً مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الإستبانة في اختبار الفرضيات .

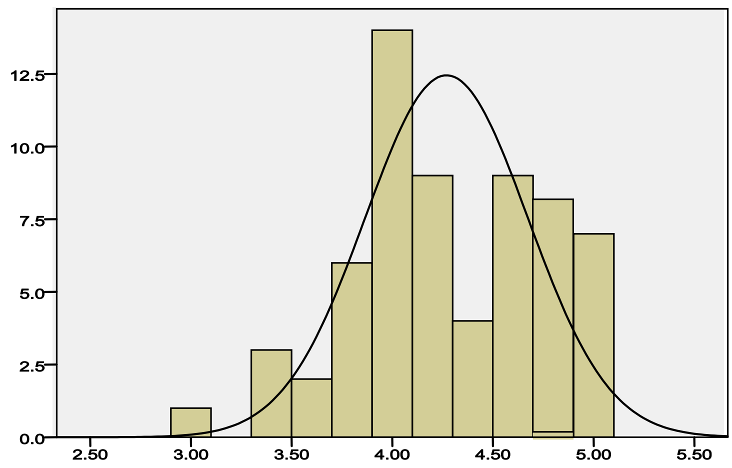
بالنسبة للتوزيع الطبيعي بين الشكل رقم (٤) شكل الجرس الذي يؤكد على أن التوزيع طبيعياً وهكذا أصبحت البيانات جاهزة لاستخدام الانحدار المتعـــدد (Simple Regression) مـــن أجل اختبار الفرضيات .

الشكل رقم (3)

المنحنى الطبيعي للمتغير التابع : كفاءة الرقابة المالية

Histogram

Dependent Variable: Efficiency of Financial Control



Regression Standardized Residual Mean = 4.23

Std.Dev = 0.475

N = 63

٤-٣ تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين :

كما أوردت الباحثة سابقاً أن عدد الاستبيانات الموزعة على أفراد مجتمع الدراســة عــددها (٧٠) استبانه تم تحليل عدد(٦٣) استبانه ، إن التوزيعات التكرارية و النسب المئويــة لعينــة الدراسة حسب خصائصهم الشخصية كانت كما يلي :

جدول (٤)

التكرارات و النسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية و الوظيفية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
العمر	أقل من ٢٥ سنة	٣	٤,٧٦
	من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة	٣٤	٥٤
	من ٣٥ سنة إلى أقل من٤٥ سنة	٢٠	٣١,٧
	٤٥ سنة فأكثر	٦	٩,٥٢
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	١	١,٥٩
	بكالوريوس	٤٩	٧٧,٨
	دبلوم عالي	١	١,٥٩
	ماجستير	١٢	١٩
التخصص الأكاديمي	محاسبة	٥٦	٨٨,٩
	علوم مالية	٤	٦,٣٥
	أخرى	٣	٤,٧٦
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١٧	٢٧
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١٦	٢٥,٤
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	١٨	٢٨,٦
	من ١٥ إلى أقل من ٢٠سنة	٨	١٢,٧
	٢٠ سنة فأكثر	٤	٦,٣٥
المسمى الوظيفي	مدير دائرة التدقيق	٥	٧,٩٤
	مدير دائرة الرقابة الداخلية	١	١,٥٩
	مدقق داخلي	٥٦	٨٨,٨٨
	مساعد مدقق داخلي	١	١,٥٩

أولاً : العمر

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن أفراد العينة ينقسمون بحسب العمر إلى عدة فئات (من ٢٥ إلى ٣٥) سنة يشكلون (٣٤) ما نسبته (٥٤%) من إجمالي العينة و (من ٣٥ إلى ٤٥) سنة يشكلون (٢٠) ما نسبته (٣١,٧%) ، (٤٥ سنة فأكثر) يشكلون (٦) ما نسبته (٩,٥٢%) ، أما فئة (أقل من ٢٥ سنة) يشكلون (٣) ما نسبته (٤,٧٦%) ، مما يدل على أن الاستبيانات قد وزعت على أشخاص ذوي أعمار مختلفة الأمر الذي يعزز من مصداقية الإجابات التي تم الحصول عليها و يدعم نتائج الدراسية ، بحيث تشكل أعلى نسبة (٥٤%) فئة الشباب المواكب للتطورات و الذي يسعى لإثبات نفسه ، عن طريق تحقيق كفاءة أكبر في العمل الذي يقوم به .

ثانياً: المؤهل العلمي

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن الغالبية العظمى من المستجيبين وهي (٧٧,٨%) ممن يحملون شهادة البكالوريوس ، بحيث (١٩%) ممن يحملون شهادة الماجستير ، (١,٥٩%) ممن يحملون شهادة دبلوم عالي ، (١,٥٩%) ممن يحملون شهادة الثانوية العامة ، ونلاحظ أن نسبة المتعلمين مرتفعة مما تجعلنا نطمئن إلى صحة البيانات التي حصلنا عليها بواسطة الاستبانه من حيث امتلاك هذه الفئة للقدرات المعرفية التي تمكنهم من الفهم السليم و الإجابة عليها بآراء تعزز من موثوقية الاعتماد عليها عند التحليل و أخيراً يتضح من الجدول رقم (٢) أن ما نسبته (١,٥٩%) تشكل فئة منخفضة من حملة الثانوية العامة ، ونحن نلاحظ أن أغلب توجهات الشباب نحو التعليم العالي الذي أصبح أساسي في مجال الحياة العملية.

ثالثاً: التخصص الأكاديمي

كما يبين الجدول رقم (٣) أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى تخصص المحاسبة إذ بلغ عددهم (٥٦) ما نسبته (٨٨,٩%) ،بينما (٤) ينتمون إلى تخصص علوم مالية وبما نسبته (٦,٣٥%) ، في حين أن عدد (٣) ينتسبون إلى تخصصات مختلفة منها نظم المعلومات المحاسبية و نظم معلومات حاسوبية بما نسبته (٤,٧٦%) من إجمالي العينة .

رابعاً: سنوات الخبرة

نلاحظ أيضا من الجدول رقم (٣) أن نسبة المستجيبين الذين لديهم خبرة من (١٠سنوات إلى ١٥ سنة) بلغت (٢٨,٦%) وهي أعلى نسبة مقارنة مع باقي المستجيبين ، أما الفئة المحصورة ما بين (الأقل من ٥ سنوات) بلغت (٢٧%) ،أما فئة (٥ سنوات إلى ١٠ سنوات) بلغت (٢٥,٤%) ، بينما فئة (١٥سنة إلى ٢٠ سنة) بلغت (١٢,٧%) ، أما فئة (٢٠ سنة فأكثر) بلغت (٦,٣٥%) وهي أقل نسبة من فئات المستجيبين.ونلاحظ من خلال الإجابات أن هناك مؤشر على إمكانية الاعتماد بدرجة كبيرة على إجابات أسئلة الاستبانة.

خامساً : المسمى الوظيفي

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن أفراد العينة ينقسمون بحسب المسمى الوظيفي إلى (٣٤) مدقق داخلي يشكلون ما نسبته (٨٨,٨٨%) من إجمالي العينة ، أما (٥) من مدراء دائرة التدقيق يشكلون ما نسبته (٧,٩٤%)، بحيث بلغ عدد مدراء الرقابة الداخلية (١) ما نسبته (١,٥٩%)، مما يدل على أن الاستبيانات قد وزعت على أشخاص ذوي مستويات وظيفية عليا الأمر الذي يعزز من مصداقية الإجابات التي تم الحصول عليها و يدعم نتائج الدراسية .

٤-٤ تحليل البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (كفاءة الرقابة المالية)

قامت الباحثة باستخراج الوسط الحسابي و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات القسم الثالث : (المتغير التابع) الخاص بكفاءة الرقابة المالية في ظل تكنولوجيا المعلومات لدى شركات الكهرباء الأردنية ويحتوي (١٠) فقرات بهدف الكشف عن آراء المدققين الداخليين في هذا الشأن و الجدول التالي يوضح الإحصاء الوصفي المتعلق بكفاءة الرقابة المالية ، كما هو مبين بالجدول رقم (٥) .

.

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي المتعلق بكفاءة الرقابة المالية

ترتيب الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٤١	إن فاعلية الرقابة الداخلية تزيد من قوة الرقابة المالية	٤,١٩٠	٠,٦٩٢	٦
٤٢	وجود قواعد و معايير للأداء محددة جيدا تلزم المدققين التقيد بها	٤,٠١٥	٠,٧٧٢	١٠
٤٣	اختيار الموظفين الأكفاء يلعب دورا هاما في انجاز و تحقيق أهداف الشركة	٤,٤١٢	٠,٦٨٧	١
٤٤	توفر مجموعة مستنديه من البيانات لدى المدققين تساعدهم في عملية التدقيق	٤,٣٣٣	٠,٥٦٧	٣
٤٥	وجود الفصل بين مسئوليات المدققين يحقق كفاءة و فاعلية الرقابة	٤,١٧٤	٠,٨٣٣	٧
٤٦	وجود الرقابة المحاسبية على الأصول و الالتزامات تؤدي إلى تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,٣٩٦	٠,٥٨٣	٢
٤٧	وجود الرقابة الإدارية و الإشراف على المدققين تعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,١٥٨	٠,٦٧٦	٨
٤٨	وجود مبادئ و أسس و قواعد محاسبية تحكم المعالجة المحاسبية للعمليات	٤,٣٠١	٠,٦١٢	٥
٤٩	يتم تقسيم العمل المحاسبي بين الموظفين لكي يدقق كل موظف عمل الموظف الذي سبقه تجنبا للأخطاء و التزوير	٤,٠٤٧	٠,٩٧٤	٩
٥٠	وجود الإلمام الكافي بالرقابة الداخلية لدى المدققين الداخليين يعمل على تحسين كفاءة الرقابة المالية	٤,٣١٧	٠,٧٣٦	٤
	كفاءة الرقابة المالية	٤,٢٣٤	٠,٤٧٤	

يبين الجدول رقم (٥) أن أعلى متوسط حسابي (٤,٤١٢) بانحراف معياري (٠,٦٨٧) جاء في الفقرة رقم (٤٣) والتي تنص " اختيار الموظفين الأكفاء يلعب دورا هاما فــي انجــاز و تحقيق أهداف الشركة" ، في المرتبة الأولى ، بينما جاءت الفقرة رقم (٤٢) و التــي تــنص "وجود قواعد و معايير للأداء محددة جيدا تلزم المدققين التقيد بها" ، في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (٤,٠١٥) وانحراف معياري (٠,٧٧٢) ، بشكل عــام فقد كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (٣) ، وهــذا يدل على وجود اتساق في إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة ، الأمر الذي يشــير إلــى أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على هذه الفقرة يرقى إلى مستوى الإجماع .

٤-٥ تحليل بيانات الفرضيات

أولاً: الهيكل التنظيمي

لغرض تحليل آراء المستجيبين للتعرف على أثر وجود الهيكل التنظيمي في تحقيق كفــاءة الرقابة المالية ، حيث خصص المحور الأول من الاستبانه (١٠) فقرات بهدف الكشف عن آراء المستجيبين في هذا الشأن ، وقد تم تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها و نتــائج تحليلها إحصائية وفق لما يوضحه الجدول الآتي :

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول " بوجود هيكل تنظيمي أثره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية، وذلك من وجهة نظــر المدققين الداخليين" مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية ، كما هــو مبــين بالجــدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية المتعلقة بالهيكل التنظيمي

ترتيب الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	يتضمن الهيكل التنظيمي في الشركة وجود التدقيق الداخلي بما يحقق كفاءة الرقابة المالية	٤,٣٤٩	٠,٧٨٦	١
٢	يوجد تخطيط في قسم التدقيق و لدى المدققين الداخليين يلائم تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,١٧٤	٠,٦٣٦	٢
٣	يوجد تنظيم في قسم التدقيق و لدى المدققين الداخليين يلائم تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,٠٦٣	٠,٧١٥	٧
٤	تتوفر خريطة تنظيمية واضحة ومفهومة للمدققين الداخليين تعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,١٤٢	٠,٦٩٢	٣
٥	يتم تحديد أهداف الشركة بشكل واضح مع وجود هيكل تنظيمي يعمل على كفاءة الرقابة المالية	٤,١٢٧	٠,٦٨٣	٥
٦	وجود تنسيق بين المدققين الداخليين حسب الهيكل التنظيمي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية.	٤,٠٣١	٠,٧١٧	٨
٧	وجود الخطط التنظيمية و الترتيب المسبق لعملية التدقيق تساعد المدققين الداخليين في تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,١٤٢	٠,٦٦٨	٤
٨	تسمح المستويات الإدارية في قسم التدقيق الداخلي بالاتصال السريع و المباشر بين المدققين و المدراء	٤,٠١٥	٠,٨٥١	٩
٩	يتم توضيح وبيان صلاحيات كل مدقق من المدققين الداخليين حتى يكون كل مدقق مسئولا عن العمل الذي يقوم به	٤,٠٩٥	٠,٧٣٤	٦
١٠	يتم نقل المدققين الداخليين داخل قسم التدقيق لتبادل المهام الوظيفية	٣,٨٥٧	٠,٨٧٧	١٠
	الهيكل التنظيمي	٤,١٠٠	٠,٥٠١	

يبين الجدول رقم (٦) أن أعلى متوسط حسابي (٤,٣٤٩) بانحراف معياري (٠,٧٨٦) جاء في الفقرة رقم (١) والتي تنص " يتضمن الهيكل التنظيمي في الشركة وجود التدقيق الداخلي بما يحقق كفاءة الرقابة المالية" ، في المرتبة الأولى ، بينما جاءت الفقرة رقم (١٠) و التـــي تنص "يتم نقل المدققين الداخليين داخل قسم التدقيق لتبادل المهام الوظيفيـــة" ، فـــي المرتبـــة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (٣,٨٥٧) وانحراف معياري (٠,٨٧٧) ، بشكل عام فقد كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من الوسط الحسابي لأداة القيـــاس (٣) ، وهذا يدل على وجود اتساق في إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة ، الأمـــر الـــذي يشير إلى أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على هذه الفقرة يرقى إلى مستوى الإجماع .

ثانياً: النظام المحاسبي

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني " بوجود نظام محاسبي ودوره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك مـــن وجهـــة نظر المدققين الداخليين " مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحســـابية ، كمـــا هـــو مبـــين بالجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية المتعلقة بالنظام المحاسبي

ترتيب الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١١	يوجد نظام محاسبي محوسب ملائم وواضح بالنسبة للمدقق الداخلي	٣,٧٣٠	١,٠٠٣	٥
١٢	يوجد نظام محاسبي لدى شركات الكهرباء الأردنية يساعدهم في عملية التدقيق وعلى عرض النتائج وتفسيرها بطريقة واضحة	٣,٤٦٠	١,٠٢٩	٩
١٣	يتميز النظام المحاسبي بسهولة فهمة وببساطة لدى المدققين للقيام بعملهم	٣,٦٩٨	٠,٨٣٥	٦
١٤	يعمل وجود نماذج محددة لأنواع المستندات و السجلات و التقارير المالية بشكل محوسب على تحقيق كفاءة الرقابة المالية لدى المدققين الداخليين	٣,٩٥٢	٠,٨١١	٣
١٥	يتضمن نشاط التدقيق الداخلي رقابة على مدخلات النظام المحاسبي و الرقابة على العمليات التي يتم معالجتها	٣,٩٦٨	٠,٧١٧	٢
١٦	تعتبر السجلات المالية المعبر عنها بالعملية المحاسبية أو عملية المراجعة المرحلة الثانية من مراحل الرقابة على النظام المحاسبي المحوسب في قسم التدقيق	٣,٦١٩	٠,٨١١	٧
١٧	وجود نظام محاسبي تقليدي يؤثر على المدقق الداخلي في كفاءة الرقابة المالية	٣,٢٨٥	١,٠٠٦	١٠
١٨	وجود تدقيق داخلي على التقارير و القوائم المالية في نظام المحاسبي المحوسب يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٣,٦٠٣	٠,٩٥٩	٨
١٩	يتم تطوير و تحسين النظام المحاسبي في شركات الكهرباء الأردنية لتحقيق كفاءة الرقابة المالية في ظل وجود تكنولوجيا المعلومات	٣,٨٠٩	٠,٧٥٨	٤
٢٠	وجود نظام محاسبي محوسب يساعد المدقق على تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,٠٩٥	٠,٦٤٠	١
	النظام المحاسبي	٣,٧٢٢	٠,٤٩٥	

يبين الجدول رقم (٧) أن أعلى متوسط حسابي (4.095) بانحراف معياري (0.640) جاء في الفقرة رقم (20) والتي تنص " وجود نظام محاسبي محوسب يساعد المدقق على تحقيق كفاءة الرقابة المالية" ، في المرتبة الأولى ، بينما جاءت الفقرة رقم (١٧) و التي تنص "وجود نظام محاسبي تقليدي يؤثر على المدقق الداخلي في كفاءة الرقابة المالية" ، في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (٣,٢٨٥) وانحراف معياري (١,٠٠٦) ، بشكل عام فقد كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (٣) ، وهذا يدل على وجود اتساق في إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على هذه الفقرة يرقى إلى مستوى الإجماع .

ثالثاً : الاستقلالية

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث " بوجود الاستقلالية ودوره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين " مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية ، كما هو مبين بالجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية المتعلقة بالاستقلالية

ترتيب الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٢١	يتم اختيار المدققين الداخليين اللذين يتمتعون بالكفاءة و الخبرة	٣,٦٣٤	٠,٩٨٨	٩
٢٢	تتوفر السرية للمعلومات و البيانات لدى المدققين الداخليين أثناء قيامهم بعملية التدقيق لتحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,٠٩٥	٠,٧١١	٤
٢٣	وجود استقلالية لدى المدققين الداخليين تمنع التحيز و إعطاء رأي غير مطابق للواقع	٤,٢٦٩	٠,٧٤٥	١
٢٤	يقوم المدقق الداخلي بوضع برنامجه باستقلالية عن الإدارة و الأقسام الأخرى	٣,٩٥٢	٠,٩٤٠	٧
٢٥	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلال عند القيام بالفحص وهذا يساعد في تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,١٧٤	٠,٦١٠	٢
٢٦	يتحقق استقلال المدقق الداخلي عند إعداد تقريره	٣,٩٦٨	٠,٦٢١	٦
٢٧	يراعي المدقق الداخلي القواعد الموضوعية عند القيام بالعمل لتحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,٠١٥	٠,٥٢٣	٥
٢٨	يلتزم المدقق الداخلي بقواعد السلوك المهني لضمان استقلالية و تحقيق كفاءة الرقابة المالية	٤,١٧٤	٠,٦١٠	٣
٢٩	يوجد إدراك لدى الإدارة العليا بأهمية استقلالية المدققين الداخليين أثناء قيامهم بعملهم	٣,٨٥٧	٠,٨٣٩	٨
٣٠	لا تخضع أنشطة الرقابة و التدقيق الداخلي إلى ضغوط من الإدارة العليا	٣,٥٢٣	٠,٧٣٧	١٠
	الاستقلالية	٣,٩٦٦	٠,٤٨٣	

يبين الجدول رقم (٨) أن أعلى متوسط حسابي (٤,٢٦٩) بانحراف معياري (٠,٧٤٥) جاء في الفقرة رقم (٢٣) والتي تنص " وجود استقلالية لدى المدققين الداخليين تمنـــع التحيـــز و إعطاء رأي غير مطابق للواقع" ، في المرتبة الأولى ، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٠) و التي تنص "لا تخضع أنشطة الرقابة و التدقيق الداخلي إلى ضـــغوط مـــن الإدارة العليـــا" ، فـــي المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (٣,٥٢٣) وانحـــراف معيـــاري (٠,٧٣٧) ، بشكل عام فقد كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من الوسط الحســـابي لأداة القياس (٣) ، وهذا يدل على وجود اتساق في إجابات أفراد العينة حول هـــذه الفقـــرة ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على هذه الفقرة يرقـــى إلـــى مســـتوى الإجماع .

رابعاً: تقدير المخاطر

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات المحـــور الرابـــع " بوجـــود تقـــدير للمخاطر ودوره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في ظل تكنولوجيا المعلومات لدى شركات الكهرباء الأردنية " مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية ، كما هو مبـــين بالجـــدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بتقدير المخاطر

ترتيب الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٣١	يوجد لدى المدققين الداخليين تقدير للمخاطر أثناء عملية التدقيق	٣,٩٣٦	٠,٦١٨	٦
٣٢	وجود تقدير للمخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية لدى المدققين الداخليين يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية .	٣,٩٣٦	٠,٦٤٤	٥
٣٣	إن تقدير المخاطر يساعد المدقق في اكتشاف الخطأ البشري الناتج عن الإهمال و السهو و الخطأ المتعمد .	٤,١١١	٠,٦٧٤	٢
٣٤	وجود تقدير للمخاطر لدى المدقق الداخلي يحد من تحريف البيانات المالية و احتمالية تعرض الأصول للخسارة أو الاختلاس	٤,٠٩٥	٠,٧٣٤	٣
٣٥	يقوم المدقق الداخلي بتقدير مخاطر الرقابة لتحقيق كفاءة الرقابة المالية	٣,٨٤١١	٠,٧٢٣	٨
٣٦	يقوم المدققين الداخليين بإجراء اختبارات الرقابة و تقدير المخاطر للتأكد من فعالية النظام المحاسبي وذلك لتحقيق كفاءة الرقابة المالية	٣,٦٦٦	٠,٨٦١	١٠
٣٧	تقدير المخاطر يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	٣,٩٣٦	٠,٧٨٠	٤
٣٨	يقوم المدقق الداخلي بتقييم مدى فاعلية السياسات و الإجراءات الرقابية لتقدير مخاطر الرقابة.	٣,٨٧٣	٠,٧٧٢	٧
٣٩	إن توفر الرقابة المالية يعمل على تقليل درجة المخاطر الرقابية	٤,١٥٨	٠,٦٧٦	١
٤٠	إن وجود تقدير لمخاطر الرقابة على مستوى عالي يؤثر على كفاءة الرقابة المالية لدى المدقق الداخلي	٣,٧١٤	٠,٨٨٧	٩
	تقدير المخاطر	٣,٩٢٧	٠,٥٢٤	

يبين الجدول رقم (٩) أن أعلى متوسط حسابي (٤,١٥٨) بانحراف معياري (٠,٦٧٦) جاء في الفقرة رقم (٣٩) والتي تنص " إن توفر الرقابة المالية يعمل على تقليل درجة المخاطر الرقابية" ، في المرتبة الأولى ، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٦) و التي تنص "يقوم المدققين الداخليين بإجراء اختبارات الرقابة و تقدير المخاطر للتأكد من فعالية النظام المحاسبي و ذلك لتحقيق كفاءة الرقابة المالية" ، في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور وبوسط حسابي بلغ (٣,٦٦٦) وانحراف معياري (٠,٨٦١) ، بشكل عام فقد كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات أعلى من الوسط الحسابي لأداة القياس (٣) ، وهذا يدل على وجود اتساق في إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على هذه الفقرة يرقى إلى مستوى الإجماع .

٤-٦ أثر الانحدار البسيط للمتغيرات المستقلة

أثر الهيكل التنظيمي على تحقيق كفاءة الرقابة المالية، حيث تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الانحدار البسيط ، وتبين أن قيمة بيتا للمتغير المستقل تفسر قوة تأثير هذا المتغير المستقل على المتغير التابع عند مستوى دلالة $\alpha \leq$ ٥% ، وكانت النتائج كما هي مبين بالجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

معامل الانحدار البسيط للهيكل التنظيمي

	B	Beta	T	Sig
الثابت	٢,٣١٦		٥,٣٢٦	٠,٠٠٠
الهيكل التنظيمي	٠,٤٦٨	٠,٤٩٥	٤,٤٤٥	٠,٠٠٠

نلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن المتغير المستقل الهيكل التنظيمي له تأثيراً علـــى المتغيـــر التابع (كفاءة الرقابة المالية) وجاء في المرتبة الثالثة مقارنه مع المتغيرات المستقلة الأخرى، وقد بلغت قيمة Beta (٠,٤٩٥) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٥% .

أثر الاستقلالية على تحقيق كفاءة الرقابة المالية، حيث تم اختبار الفرضية باستخدام نمـــوذج الانحدار البسيط ، وتبين أن قيمة بيتا للمتغير المستقل تفسر قوة تأثير هذا المتغيـــر المســـتقل على المتغير التابع عند مستوى دلالة α ≤ ٥% ، وكانت النتائج كما هي مبين بالجدول رقـــم (١١).

جدول رقم (١١)

معامل الانحدار البسيط للاستقلالية

	B	Beta	T	Sig
الثابت	٢,٩٣٧		٦,٨٤٥	٠,٠٠٠
الاستقلالية	٠,٣٤٩	٠,٣٦٤	٣,٠٥٢	٠,٠٠٣

نلاحظ من الجدول رقم (١١) أن المتغير المستقل الاستقلالية له تأثيراً على المتغيـــر التـــابع (كفاءة الرقابة المالية) وجاء في المرتبة الرابعة مقارنه مع المتغيرات المستقلة الأخرى، وقـــد بلغت قيمة Beta (٠,٣٦٤) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٥% .

أثر تقدير المخاطر على تحقيق كفاءة الرقابة المالية، حيث تم اختبار الفرضـــية باســـتخدام نموذج الانحدار البسيط ، وتبين أن قيمة بيتا للمتغير المستقل تفسر قوة تأثير هـــذا المتغيـــر المستقل على المتغير التابع عند مستوى دلالة α ≥ ٥% ، وكانت النتائج كمـــا هـــي مبـــين بالجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

معامل الانحدار البسيط لتقدير المخاطر

	B	Beta	T	Sig
الثابت	١,٩٦٣		٤,٨١١	٠,٠٠٠
تقدير المخاطر	٠,٥٧٣	٠,٥٨٣	٥,٦٠٦	٠,٠٠٠

نلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن المتغير المستقل تقدير المخاطر له تأثيراً على المتغير التابع (كفاءة الرقابة المالية) وجاء في المرتبة الثانية مقارنه مع المتغيرات المستقلة الأخرى، وقـــد بلغت قيمة Beta (٠,٥٨٣) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٥% .

أثر النظام المحاسبي على تحقيق كفاءة الرقابة المالية، حيث تم اختبار الفرضـــية باســـتخدام نموذج الانحدار البسيط ، وتبين أن قيمة بيتا للمتغير المستقل تفسر قوة تأثير هـــذا المتغيـــر المستقل على المتغير التابع عند مستوى دلالة α ≥ ٥% ، وكانت النتائج كمـــا هـــي مبـــين بالجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

معامل الانحدار البسيط للنظام المحاسبي

	B	Beta	T	Sig
الثابت	١,٧٥٦		٥,٣٣٠	٠,٠٠٠
النظام المحاسبي	٠,٦٣١	٠,٦٩٧	٧,٥٩٢	٠,٠٠٠

نلاحظ من الجدول رقم (١٣) أن المتغير المستقل النظام المحاسبي له تأثيراً على المتغير التابع (كفاءة الرقابة المالية) وجاء في المرتبة الأولى مقارنه مع المتغيرات المستقلة الأخرى، وقد بلغت قيمة Beta (٠,٥٨٣) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٥% .

٤-٧ ملخص تحليل الانحدار

تحليل الانحدار للمتغير المستقل الهيكل التنظيمي ، حسب الدراسة تم استخدام R^2 لتقيم معادلة الانحدار ، وتشير R^2 إلى نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ومن خلال الجدول رقم (١٤) فإن نموذج الانحدار لهذا المتغير تساوي (٠,٢٤٥) .

جدول رقم (١٤)

ملخص تحليل الانحدار للهيكل التنظيمي

Std.Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Mode
٠,٤١٦	٠,٢٣٢	٠,٢٤٥	٠,٤٩٥	الهيكل التنظيمي

نلاحظ من الجدول أن قيمة (R) تساوي (٠,٤٩٥) ، و هذا يدل أن علاقة المتغير المستقل مع المتغير التابع علاقة ايجابية ،أي أن المتغير المستقل (الهيكل التنظيمي) فسر ما نسبته ٠,٤٩٥ من التغير في المتغير التابع .

تحليل الانحدار للمتغير المستقل الاستقلالية ، حسب الدراسة تم استخدام R^2 لتقـيم معادلة الانحدار ، وتشير R^2 إلى نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ومن خلال الجدول رقم (١٥) فإن نموذج الانحدار لهذا المتغير تساوي (٠,١٣٢) .

جدول رقم (١٥)

ملخص تحليل الانحدار للاستقلالية

Std.Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Mode
٠,٤٤٥	٠,١١٨	٠,١٣٢	٠,٣٦٤	الاستقلالية

نلاحظ من الجدول أن قيمة (R) تساوي (٠,٣٦٤) ، و هذا يدل أن علاقة المتغير المستقل مع المتغير التابع علاقة ايجابية ،أي أن المتغير المستقل (الاستقلالية) فسر ما نسبته ٠,٣٦٤ من التغير في المتغير التابع .

تحليل الانحدار للمتغير المستقل تقدير المخاطر ، حسب الدراسة تم استخدام R^2 لتقيم معادلة الانحدار ، وتشير R^2 إلى نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ومن خلال الجدول رقم (١٦) فإن نموذج الانحدار لهذا المتغير تساوي (٠,٣٤٠) .

جدول رقم (١٦)

ملخص تحليل الانحدار لتقدير المخاطر

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std.Error of the Estimate
تقدير المخاطر	٠,٥٨٣	٠,٣٤٠	٠,٣٢٩	٠,٣٨٨

نلاحظ من الجدول أن قيمة (R) تساوي (٠,٥٨٣) ، و هذا يدل أن علاقة المتغير المستقل مع المتغير التابع علاقة ايجابية ،أي أن المتغير المستقل (تقدير المخاطر) فسر ما نسبته ٠,٥٨٣ من التغير في المتغير التابع .

تحليل الانحدار للمتغير المستقل النظام المحاسبي ، حسب الدراسة تـم اسـتخدام R^2 لتقـيم معادلة الانحدار ، وتشير R^2 إلى نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ومن خلال الجدول رقم (١٧) فإن نموذج الانحدار لهذا المتغير تساوي (0.486) .

جدول رقم (١٧)

ملخص تحليل الانحدار للنظام المحاسبي

Std.Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Mode
٠,٣٤٣	٠,٤٧٧	٠,٤٨٦	٠,٦٩٧	نظام المحاسبي

نلاحظ من الجدول أن قيمة (R) تساوي (٠,٦٩٧) ، و هذا يدل أن علاقة المتغير المسـتقل مع المتغير التابع علاقة ايجابية ،أي أن المتغير المستقل (النظام المحاسبي) فسر مـا نسـبته ٠,٣٦٤ من التغير في المتغير التابع .

٤-٨ نتائج تحليل التباين للمتغيرات المستقلة

جدول رقم (١٨)

ANOVA[b]

الهيكل التنظيمي

Sig	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
٠,٠٠٠	١٩,٧٥٧	٣,٤٢١	١	3.421	Regression 1
		٠,١٧٣	٦١	10.562	Residual
			٦٢	13.983	Total

A Predictors: (Constant) ,Organizational Structure

B Dependent Variable: Efficiency of Financial Control.

نلاحظ من خلال نتائج تحليل التباين للهيكل التنظيمي، في جدول رقم (١٨) ومن خلال قيمة F المعنوية التي تساوي (١٩,٧٥٧) يتبين أن نموذج الانحدار مناسب لقياس العلاقة السببية بين المتغيــر المســتقل والمتغيــر التــابع و أن نمــوذج الدراســة ذات دلالــة إحصــائية Sig = 0.000.

جدول رقم (١٩)

ANOVA[b]

الاستقلالية

Sig	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
0.003	٩,٣١٤	٠,١٨٥	١	١,٨٥٢	Regression 1
		٠,١٩٩	٦١	١٢,١٣١	Residual
			٦٢	١٣,٩٨٣	Total

A Predictors: (Constant) ,Independence

B Dependent Variable: Efficiency of Financial Control.

نلاحظ من خلال نتائج تحليل التباين للاستقلالية، في جدول رقم (١٩) ومن خلال قيمة F المعنوية التي تساوي (٩,٣١٤) يتبين أن نموذج الانحدار مناسب لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع و أن نموذج الدراسة ذات دلالة إحصائية Sig = ٠,٠٠٣

جدول رقم (٢٠)

ANOVA[b]

لتقدير المخاطر

Sig	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
0.003	٣١,٤٣٠	٤,٧٥٥	١	٤,٧٥٥	Regression 1
		٠,١٥١	٦١	٩,٢٢٨	Residual
			٦٢	١٣,٩٨٣	Total

A Predictors: (Constant) ,Risk Assessment

B Dependent Variable: Efficiency of Financial Control.

نلاحظ من خلال نتائج تحليل التباين لتقدير المخاطر، في جدول رقم (٢٠) ومن خلال قيمة F المعنوية التي تساوي (٣١,٤٣٠) يتبين أن نموذج الانحدار مناسب لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع و أن نموذج الدراسة ذات دلالة إحصائية Sig = 0.000

جدول رقم (٢١)

ANOVA[b]

النظام المحاسبي

Sig	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
0.000	٥٧,٦٤١	٦,٧٩٤	١	٦,٧٩٤	Regression 1
		٠,١١٨	٦١	٧,١٩٠	Residual
			٦٢	١٣,٩٨٣	Total

A Predictors: (Constant) ,Accounting System

B Dependent Variable: Efficiency of Financial Control.

نلاحظ من خلال نتائج تحليل التباين للنظام المحاسبي، في جدول رقم (٢١) ومن خلال قيمة F المعنوية التي تساوي (٩,٣١٤) يتبين أن نموذج الانحدار مناسب لقياس العلاقة الســببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع و أن نموذج الدراسة ذات دلالة إحصائية Sig = 0.000

٤-٩ اختبار الفرضيات

الهدف من اختبار الفرضيات هو للإجابة عن أسئلة الدراسة و تحقيق أهدافها.

الفرضية الأولى : لا يتوفر هيكل تنظيمي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك حسب وجهة نظر المدققين الداخليين.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٠) ومن متابعة قيمة T للفرضية الأولى و التي تنص على عدم توفر هيكل تنظيمي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (٤,٤٤٥) وهي أكبر من القيمة المعيارية وهي قيمة لها تأثير على تحقيق كفاءة الرقابة المالية عند مستوى دلالة α < ٠,٠٥ وهي ذات دلالة إحصائية وهذا يدل على أنه يوجد أثر للهيكل التنظيمي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية.

الفرضية الثانية : لا تتوفر استقلالية تعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وذلك حسب وجهة نظر المدققين الداخليين .

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١١) ومن متابعة قيمة T للفرضية الأولى و التي تنص على عدم توفر استقلالية تعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.052) وهي أكبر من القيمة المعيارية وهي قيمة ليس لها تأثير على تحقيق كفاءة الرقابة المالية عند مستوى دلالة α < ٠,٠٥ وهي ذات دلالة إحصائية وهذا يدل على أنه يوجد أثر للاستقلالية يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية.

الفرضية الثالثة : لا يتوفر نظام لتقدير المخاطر يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية، وذلك حسب وجهة نظر المدققين الداخليين.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٢) ومن متابعة قيمة T للفرضية الأولى و التي تنص على عدم توفر نظام لتقدير المخاطر يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.606) وهي أكبر من القيمة المعيارية وهي قيمة لها تأثير على تحقيق كفاءة الرقابة المالية عند مستوى دلالة

α > ٠,٠٥ وهي ليست ذات دلالة إحصائية وهذا يدل على أنه يوجد أثر لتقدير المخاطر يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية.

الفرضية الرابعة : لا يتوفر نظام محاسبي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية، وذلك حسب وجهة نظر المدققين الداخليين .

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٣) ومن متابعة قيمة T للفرضية الأولى و التي تنص على وجود اثر لتقدير المخاطر يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (7.592) وهي أكبر من القيمة المعيارية وهي قيمة لها تأثير على تحقيق كفاءة الرقابة المالية عند مستوى دلالة α >٠,٠٥ وهي ذات دلالة إحصائية وهذا يدل على أنه يوجد أثر للنظام المحاسبي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية.

٤-١٠ نتائج الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد كفاءة نظام الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، واستناداً إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم توصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي :

١- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل النظام المحاسبي ، على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وقد تبين أن هذا المتغير أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع كفاءة الرقابة المالية ، أي أن استخدام النظام المحاسبي المحوسب باستخدام تكنولوجيا المعلومات يزيد من كفاءة الرقابة المالية المطبقة في شركات الكهرباء الأردنية .

٢- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل تقدير المخاطر ، على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وقد تبين أن هذا المتغير يأتي بالمرتبة الثانية من المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع كفاءة الرقابة المالية ، أي أن استخدام نظام تقدير المخاطر من خلال تطبيق المخاطر الإستراتيجية والمخاطر التشغيلية و المخاطر المالية و مخاطر المعلومات ، يزيد من كفاءة الرقابة المالية المطبقة في شركات الكهرباء الأردنية .

٣- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل الهيكل التنظيمي ، على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وقد تبين أن هذا المتغير يأتي بالمرتبة الثالثة من المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع كفاءة الرقابة المالية ، أي أن استخدام الهيكل التنظيمي السليم ، و ذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات، مع توضيح الصلاحيات و المسؤوليات للمدققين الداخليين يزيد من كفاءة الرقابة المالية المطبقة في شركات الكهرباء الأردنية .

٤- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل الاستقلالية ، على تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، وقد تبين أن هذا المتغير يأتي بالمرتبة الرابعة من المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع كفاءة الرقابة المالية ، أي أن استخدام مبدأ

الاستقلالية للمدققين الداخليين ، يزيد من كفاءة الرقابة المالية المطبقة في شركات الكهربـــاء الأردنية .

٤-١١ توصيات الدراسة

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يلي :

١. تعزيز زيادة تطبيق مبدأ الاستقلالية للمدققين الداخليين، من أجل تحقيق كفـــاءة الرقابـــة المالية و ذلك من خلال عدم تدخل الإدارة العليا بالمدققين الداخليين، يعمل علـــى زيـــادة مستوى تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية.

٢. تعزيز زيادة الاهتمام بإدخال تكنولوجيا المعلومات على النظام المحاسبي المطبـــق فـــي شركات الكهرباء ، لتحقيق كفاءة الرقابة المالية ، و الانتقال من النظام المحاسبة اليـــدوي إلى نظام المحاسبة الإلكتروني .

٣. زيادة الاهتمام بالدورات التدريبية و الندوات التوعية للمدققين الـــداخليين و المحاســـبين داخل شركات الكهرباء الأردنية بأهمية تكنولوجيا المعلومات فـــي العمـــل المحاســـبي ودورها في تحقيق الكفاءة الرقابة المالية .

قائمـــة المصادر و المراجــع

أولاً – المراجع العربية :

أ- الـــــــكتب:

١. الاتحاد الدولي للمحاسبين ،"**معايير المحاسبة الدولية** ،"إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين"،عمان،١٩٩٩م.

٢. الاتحاد الدولي للمحاسبين، "**معيار التدقيق الدولي**"، إصدارات المعايير الدوليـــة للتـــدقيق ورقابة الجودة، ٢٠٠٩م .

٣. ابن منظور ،جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم " **لسان العرب**" ، دار الكتب العلمية بيروت، المجلد ١ ،١٩٩٣م.

٤. ألفين أرينز ،جميس لوباك ، "**المراجعة مدخل متكامل** " ،ترجمـــة محمـــد عبـــد القـــادر الديسطي، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض، ٢٠٠٥م.

٥. أكرم إبراهيم حماد ،" **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**" ،دار جهينة للنشـــر ، عمـــان ،٢٠٠٦م .

٦. أمين السيد لطفي،" **تخطيط عملية المراجعة**"،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٩٣م.

٧. خالد أمين عبد الله،" **التدقيق والرقابة في البنوك**"،دار وائل للطباعـــة والنشـــر ،عمـــان ،١٩٩٨م.

٨. سليمان مصطفى الدلاهمة، " **نظم المعلومات المحاســـبية و تكنولوجيـــا المعلومـــات** "، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان ،٢٠٠٨م .

٩. رضوان حلوه حنان ، " **مدخل النظرية المحاسبية** " ، جامعة عمان الأهليـــة ،دار وائـــل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥م.

١٠. علي الذنيبات، " **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق**" ، مطـــابع الأرز ،عمان ،٢٠٠٩م.

١١. عوف محمود الكفراوي ،" **الرقابة المالية النظريـــة و التطبيـــق** "، مطبعـــة الاتحـــاد الإسكندرية ،١٩٩٨م.

١٢. غسان فلاح المطارنة، "**تدقيق الحسابات المعاصر** "، دار المسيرة للنشـــر والتوزيـــع، عمان،٢٠٠٦م.

١٣. فهمي محمود شكري ،"**الرقابة المالية العليا**"،دار مجدلاوي ،عمان ،١٩٨٠م.

١٤. محمد نصر الهواري ، محمد توفيق محمد ،" **أساســيات المراجعــة** " ،مكتبـــة شـــباب القاهرة ،القاهرة، ١٩٩٦م .

١٥.محمد سعيد خشبة، "**نظم المعلومات المفاهيم والتكنولوجيا**"،جامعة الأزاهرة ،القـــاهرة ١٩٨٧م.

١٦. محمود عبد الملك فخرا ، هاني عبد الأمير الفيلي ،حسن أحمد الكندري، عبـــد الهـــادي الشمري ، إسماعيل علي عباس،وليد سعود السلطان،"**أساسيات المحاسبة الماليـــة**"،، مكتبـــة الفلاح للنشر و التوزيع، دولة الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م .

١٧. مهدي حسن زوليف ، أحمد القطامين ، ،" **الرقابة الإدارية مدخل كمـــي** "،،دار حنـــين عمان ،,١٩٩٥

١٨. يوسف عوض العادلي، " **مقدمة في المحاسبة الماليـــة** "،ذات السلاســـل ،الكويـــت ، ١٩٨٦م .

١٩.يوسف محمود جربوع ،"**مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق** "،مؤسســـة الـــوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٠م .

٢٠. كمال عبد العزيز النقيب ، " **مقدمة في نظرية المحاسبة** " ،دار وائل للنشر والتوزيع ، جامعة فيلادلفيا ، عمان ،٢٠٠٤م .

ب- الدوريـــــــــــات العربية :

٢١. حسام الدين خداش ، وليد صيام " مدى تقبل مدققي الحســابات لاســتخدام تكنولوجيــا المعلومات في التدقيق " دراسات العلوم الإدارية ،الجامعــة الهاشــمية،المجلــد٣٠،العــدد،٢ ٢٠٠٣م .

٢٢. زين العابدين ،أحمد عودة ،"الاستدلال الإحصائي" ، منشورات مطابع جامعــة الملــك سعود ١٩٩٧م.

٢٣. سمير مرشد ، "مفهوم الكفاءة و الفاعلية في نظرية الإدارة العامة،"مجلة جامعة الملــك عبد العزيز ، مجلد ١، ١٩٨٨م .

٢٤. طلال حمدونه وعلام حمدان،"مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليــة التــدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين و أثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تــدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية "،مجلة الجامعة الإســلامية،المجلد ١٦ ،العدد الأول ٢٠٠٨.

٢٥.علي الذنيبات،" مدى و فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليــة التــدقيق فــي الأردن "، دراسات العلوم الإدارية ،الجامعة الأردنية ،المجلد ٣٠،العدد٢ ، ٢٠٠٣م.

مواقع الانترنت :

1. http://q8control.com/efn.html

٢.htt://www.jepco.com.jo

3. www.caady.com/information-technology

4.www.ebsco.com

ج- الرسائل الجامعية :

٢٦. أحمد عبد الله محمد النور ، (٢٠٠٧) ،" **مدى تأثير كفاءة و فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على التخطيط إجراءات التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية** "، رسالة ماجستير ،جامعة آل البيت .

٢٧. عادل محمد القطاونة ، (٢٠٠٥) ،" **اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي** "، رسالة الدكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية

٢٨. محمد عبد الله حجرف العجمي ، (٢٠٠٩) ، ،"**دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية** ،" رسالة ماجستير ، جامعة أل البيت .

د- المؤتمرات العلمية :

٢٩. زياد هاشم يحي ، رشيد ناظم حسن،(٢٠٠٥) ،"المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة "،جامعة الزيتونة الأردنية ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس .

٣٠. زياد هاشم السقا ،خليل إبراهيم الحمداني ، ناظم حسن الطائي، (٢٠٠٥) "الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الالكتروني للتقارير و القوائم المالية "،جامعة الموصل العراق ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس .

٣١. نعيم دهمش ، عفاف اسحق أبوزر ،" الضوابط الرقابية و التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات "، جامعة الزيتونة الأردنية ،المؤتمر العلمي الدولي الخامس ، ٢٠٠٥م.

٣٢. نعيم دهمش ، عفاف اسحق أبوزر ، (٢٠٠٤) ،" **إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات وتأهيل المحاسبي**"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع .

ثانياً المراجع الانجليزية :

Books:

(3٣) Ahmed Riahi , Belkaoul **, "Accounting Theory**", British ibrary , 5th , 2004 , p108 .

(3٤) James . A .Hall **,"Accounting Information Systems** "6th Edition ,South Western , 2009 , p35.

(3٥) Marshall B. Romney , Paul John Steinbart ,"**Accounting Information Systems"** , Eleventh Edition , Pearson Prentice Hall , New Jersey , 2009 , p28.

(٣٦) Shekhar , Lekshmy Shekhar **,"Auditing"** ,Vikas Publishing House , Bangalore , 2003 **,** p7.

(37) Uma , Sekaran**," Research Methods for Business , A Skill Building Approach"** ,7th Edition , John Wiley and Sons , New York , 2003 , p84.

(38) Venkatarman , Oman Zawawi **,"Audit Committee Handbook**", Tata Mc Graw- Hill Publishing Company Limited , New Delhi , 2005 ,p37.

Articles :

(39) AL - Fehaid , Abdullah & Higson , Andrew, **" Auditing in An IT Environment Its Impact in Saudi Arabia "**, The Icfai Journal of Audit Practice , Vo1, 2008,pp7-24

(40) Bruce Nearon **"Auditing Electronic Business"** , the CPA Journal,Vol.70, Issue , No 11, 2000 , pp22-24 .

(41) Carolyn Sparague , Article "**Accounting Systems & Controls"**, EBSCO Research Starts,Universite of New Hampshire, 2008, Academic Topic Overviews , p1.

(42) Daniel , Montgomery **,"Auitors New Procedures For Detecting Frauds",** Journal of Accountancy,Vol.19, No3, 2004 , pp45-74.

(43) Pumphrey , Kitty ,& Trimmer , Ken , **" The Impact of Enterprise Systems on Audits of Small Entities "** , 2005, http: //www.ssrn.com

(44) Rezaee , Z. Reinstiem .A". **The Impact of Emerging information Technology on Auditing , Mangerial Auditing** " Journal of Accounting,Vol.13, No8 2006 , pp465-471.

(45) Solomon's ,David **,"The Politicization of Accounting",** Journal of Accounting , November,1978, p65.

(46) S.S Manson Mc Cartney and M – **" Audit Automation as Control Within Audit Firms"** Institute of Chartered Accountants of Scotland , 2002, pp16-65 .

(47) Weidenmier , M. Ramamoorti , R , Research **"Opportunities in Information Technology and Internal Auditing"** , DOI Journal ,Vol10, No2308 , 2006 , pp15-67

الملاحق

ملحق رقم (١)

أسماء الأساتذة المحكمين للإستبانة

#	الاســــــــــم	الجامعة
١	الأستاذ الدكتور يوسف سعادة	جامعة العلوم التطبيقية
٢	الأستاذ الدكتور عماد الشيخ	جامعة العلوم التطبيقية
٣	الأستاذ الدكتور جبرائيل كحالة	جامعة العلوم التطبيقية
٤	الأستاذ الدكتور غالب أبو رمان	الجامعة الأردنية
٥	الدكتور صقر سليمان الطاهات	جامعة جرش الأهلية
٦	الدكتور حسين الزيود	جامعة آل البيت
٧	الدكتور عودة بني أحمد	جامعة آل البيت
٨	الدكتور عبد الرحمن الدلابيح	جامعة آل البيت
٩	الدكتور سيف الشبيل	جامعة آل البيت

الملحق رقم (٢)

لمحة عن شركات الكهرباء الأردنيـــــــــــــــــــــــــة

١. شركة توليد الكهرباء المركزية (CEGCO) .
٢. شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة (EDCO) .
٣. شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) .
٤. شركة السمرا للكهرباء (SEPGCO) .
٥. شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة (JEPCO) .
٦. شركة الكهرباء محافظة إربد المساهمة العامة المحدودة (IDECO) .

طموحات شركات الكهرباء الأردنية :

- المحافظة على المستوى العالي لاستقرارية النظام الكهربائي.
- المحافظة على استمرارية تزويد الطاقة الكهربائيّة للمستهلكين كافّة حسب المعايير العالميّة.
- إنشاء مركز إقليمي تنسيقي للمراقبة والتحكّم لأغراض الربط الكهربائي مع الدول الأخرى.
- الحصول على الطاقة الكهربائية بأرخص الأسعار وبالجَوْدَة العالية.
- تطوير شبكة النقل الوطنيّة وشبكات الربط مع الدول الأخرى.
- التطوير المستمر لتكنولوجيا المعلومات في أعمال الشركة كافّة.
- وضع نظام للجَوْدَة الشاملة وتطبيقه وتطويره.
- تطوير أنشطة السلامة والبيئة.
- تحويل مركز التدريب الكهربائي إلى مركز ربحيّ إقليمي.

تأسست شركة توليد الكهرباء المركزية المساهمة وفقاً لقـرار مجلـس الـوزراء المتخـذ و القاضي بتأسيس شركة منفصلة عن شركة الكهرباء الوطنية اعتباراً من مطلع عـام ١٩٩٩ لتتولى نشاط التوليد الكهربائي في مناطق التزويـد التابعـة لشـركة الكهربـاء الوطنيـة. بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٠ تم الإعلان عن بيع الحكومة الأردنية لـ ٥١% مـن أسـهم الشـركة لشركة إنارة الأردنية للطاقة والتي تملكها شركة دبي كابيتال الأردن بنسـبة ٦٥% وشـركة مالكوف الماليزية بنسبة ٢٥% وشركة CCC ومقرها أثينا بنسبة ١٠% وقد تم توقيع عشـرة اتفاقيات مع الجهات المعنية لتنفيذ عملية التملك الجديدة ويعتبر تـاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٧ هـو تاريخ استكمال بدء تنفيذ الاتفاقيات وبتاريخ31/10/2007.

تهدف الشركة ضمن السياسة العامة للحكومة الأردنية إلى توليد الطاقة الكهربائية في مختلف مناطق المملكة باستخدام أي مصدر من مصادر الطاقة الأولية والطاقة الجديـدة والمتجـددة وتوريدها إلى شبكة نقل الكهرباء الوطنية ولتحقيق هذه الأهـداف تقـوم الشـركة بـإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لعملها وزيادة الطاقة التوليديـة تبعـاً للاحتياجـات العامة ، وبيع الطاقة الكهربائية المولدة إلى أي جهة مختصة ومرخصة قانونيـا ، و إقامـة الصناعات اللازمة لإنتاج اللوازم والمعدات الكهربائية بجميـع أنواعهـا والمتـاجرة بهـا ، والمساهمة أو المشاركة بأي شركة أو مشروع له علاقة بتوليد الطاقـة الكهربائيـة داخـل المملكة وخارجها ، وإنشاء واستعمال شبكات للـتحكم والاتصـالات السـلكية واللاسـلكية والمحمولة لتنفيذ أعمالها ، وتقديم أي خدمات أو استشارات أو دراسات تتعلق بتوليد الطاقـة الكهربائية للغير داخل المملكة وخارجها.

تم تأسيس شركـة السمرا لتوليد الكهربـاء بموجب أحكام قانون الشـركات رقـم (١٩٩٧/٢٢) تنفيـذاً لقـرار مجلـس الـوزراء المتخذ في جلسـته المنعقـدة بتاريـخ ٢٠٠٣/٨/٢٦كشركة مساهمة خاصة مملوكة لحكومة المملكـة الأردنيـة الهاشمية لتتولى نشاط التوليد الكهربائي جنباً إلى جنـب مـع شركـة توليـد الكهربـاء المركزيـة برأسـمال قيمته خمسـون مليون دينار أردني وفق قـرار رئاسـة الـوزراء رقـم (٧٠٤) تاريـخ ٢٠٠٤/١/٢٢.

وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من مشروع محطة السمرا لتوليد الكهرباء والتي تتكون من التوربين الغازي الأول والتوربين الغازي الثاني والوحدة البخارية لتعمل هذه المحطة بنظام الدورة المركبة وبقدرة ٣٠٠ ميجاواط لترفد النظام الكهربائي الأردني بحوالي ٢٥% من إجمالي الطاقة المولدة في الأردن . وقد باشرت الشركة بتنفيذ المرحلة الثانية من المحطة وذلك بإضافة توربينين غازيين بقدرة ١٠٠ ميجاواط لكل منهما لتعمل بنظام الدورة البسيطة، وقد تم تشغيل التوربين الأول من هذه المرحلة في شهر كانون أول من عام ٢٠٠٧ وقد تم تشغيل التوربين الثاني في شهر تموز من عام ٢٠٠٨.والعمل جارٍ الآن على استكمال هذه المرحلة وذلك بتنفيذ مشروع الدورة المركبة والذي سيضيف ١٠٠ ميجاواط إضافية إلى قدرة المحطة لتصبح القدرة الكلية للمحطة ٦٠٠ ميجاواط.

تأسست سلطة الكهرباء الأردنية بموجب القانون رقم (٢١) لسنة1967 م، وعدل بموجب القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦م، لتتولى توليد الطاقة على أسس سليمة بصورة تفي باحتياجات المستهلكين و تصدير الطاقة إلى البلدان المجاورة و استيراد الطاقة منها وإقامة شبكات النقل اللازمة لذلك بالإضافة إلى إنشاء شبكات فرعية لتوزيع الطاقة على المستهلكين وتنسيق الربط بين تلك الشبكات وشبكات التوزيع التابعة لأصحاب المشاريع، وكذلك تحديد تعرفه الطاقة للمستهلكين ومراقبة توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها وتنظيم شؤون استهلاك الطاقة في المملكة. و تمشياً مع سياسة الحكومة الهادفة إلى تحسين كفاءة الإنتاج من خلال تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في المشاريع الإنمائية ومنها صناعة الكهرباء فقد تم إصدار قانون الكهرباء العام الجديد رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦ في ١٩٩٦/٩/١ الذي تم بموجبه تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة وقد سميت بشركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة وهي الخلف القانوني العام والواقعي لسلطة الكهرباء الأردنية وأسهم هذه الشركة مملوكة بالكامل للحكومة

واستكمالاً لهذا الوضع الجديد فقد قامت الحكومة بتشكيل مجلس إدارة جديد لهذه الشركة يتولى مسؤولياته في إدارة الشركة حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها . وفي عام ١٩٩٩ قامت الحكومة بإجراء بعض التعديلات على قانون الكهرباء العام رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦ ، وتم إصدار قانون الكهرباء المعدل رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ حيث تم إعادة هيكلة شركة الكهرباء الوطنية (الأم) بتقسيمها إلى ثلاث شركات حسب النشاط الذي تقوم به وذلك اعتباراً

من مطلع عام ١٩٩٩ومن هذه الشركات شركة الكهرباء الوطنية وهي مسؤولية عن نشاطات شبكات النقل والتحكم.

بدأت الشركة أعمالها بتاريخ ١٩٣٨/٣/١٥ تحت اسم "شركة كهرباء عمان" وذلك بهدف إدخال الطاقة الكهربائية إلى مدينة عمان حيث منحت الشركة عطاء إنارة شوارع عمان بالمصابيح الكهربائية و كانت الشركة تقوم بتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية داخل حدود مدينة عمان ، وفي عام ١٩٤٥ تم تغيير اسم الشركة ليصبح " شركة الكهرباء الأردنية " ومنحت امتيازاً لمواجهة المتطلبات المتنامية لمدينتي عمان والزرقاء وتوسع الامتياز ليشمل مناطق وادي السير في عام ١٩٥٨ و صويلح عام ١٩٦١ والسلط عام ١٩٦٧ ومأدبا عام ١٩٧٢. وتقوم الشركة حالياً بشراء الطاقة الكهربائية من شركة الكهرباء الوطنية.

تأسست شركة توزيع الكهرباء المساهمة المحدودة وفقاً لقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٤ القاضي بتأسيس شركة منفصلة عن شركة الكهرباء الوطنية لتتولى نشاط التوزيع الكهربائي في مناطق التزويد التابعة لشركة الكهرباء الوطنية ، وقيدت في سجل الشركات المساهمة العامة بتاريخ ١٢ شباط 1998 تحت رقم (٣٣٥) برأسمال مقدره عشرة ملايين دينار ، تملك الحكومة منه (٧٥%) وشركة الكهرباء الوطنية (٢٥%) منه مقسماً إلى أسهم متساوية بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد.تم بيع ١٠٠% من حصة الحكومة من أسهم شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة لشركة كهرباء المملكة (KEC)والتي تملكها شركة دبي كابيتال حيث تم انتقال الملكية إلى شركة كهرباء المملكة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢.

تغطي شبكات التوزيع التابعة لشركة توزيع الكهرباء المناطق الجغرافية التالية -:

- منطقة الجنوب:- وتشمل محافظات العقبة ومعان والطفيلة والكرك
- منطقة الوسط:- وتشمل منطقة وادي الأردن، وهي المنطقة الممتدة من الحمة شمالاً وحتى الساحل الشمالي الشرقي للبحر الميت
- المنطقة الشرقية:- وتشمل منطقة الأزرق والصفاوي والرويشد والريشة حتى الحدود العراقية

تأسست الشركة في عام ١٩٥٧ باسم شركة كهرباء اربد الأهلية وصدر قانون امتيازها باسم شركة كهرباء لواء عجلون في عام ١٩٦١ والذي بموجبه حصلت الشركة على حق توليد

ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية لكامل منطقة الامتياز التي تضم محافظــات اربــد المفــرق جرش عجلون وأجزاء من محافظة البلقاء وفي ضوء التقسيمات الإدارية التي حــدثت فــي المملكة في عام ١٩٦٧ تم تغيير اسم الشركة ليصبح شركة كهرباء محافظة اربد المســاهمة العامة المحدودة ، تشمل منطقة امتياز الشركة محافظات اربد والمفرق وجــرش وعجلــون وبعض أجزاء من محافظة البلقاء حيث تبلغ مساحة منطقة الامتياز حوالي (٢٣) ألــف كــم² تشكل ما بنسبته (٢٦ %) من مساحة المملكة. تم خصخصة الشركة حيث تم بيع مــا نســبته ٥٥,٤% من أسهم الشركة إلى شركة كهرباء المملكة التي تملكها شركة دبي كابيتال حيث تم انتقال الملكية إلى شركة كهرباء المملكة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢

.

ملحق رقم (٣)

استبانه الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

برنامج الماجستير

حضرة المدقق المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة الموسومة بـــ (كفاءة الرقابة الماليـــة فـــي شـــركات الكهرباء الأردنية) إلى قياس مدى كفاءة الرقابة المالية في الشركات الكهرباء الأردنية.

ولما عرف عنكم من تشجيع دائم ومؤازرة للدراسات والبحـــوث العلميـــة ننشـــد تعـــاونكم وحرصكم ، وذلك بتقديم البيانات الكافية و المطلوبة بدقة و موضوعية كون ذلك سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع البحث ، وبالتالي مساعدة الباحثة في تحقيق أهداف الدراسة و الخروج بالتوصيات التي تساعد في وضع حلول مناسبة لموضوع الدراسة .

لذا أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبانة بدقة و عناية ، علما بأن البيانات التي ستوفرها الإستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط و ستحاط بالسرية التامة ، وسيتم تزويـــدكم بنتائج الدراسة في حال الانتهاء منها إذا رغبتم بالإطلاع عليها .

شاكرةً لكم حسن تعاونكم ،،،،

إشراف /

د. محمد ياسين الرحاحلة

الباحثة /

سوزان عصمت عليان شريم

الجزء الأول: البيانات الشخصية :

يرجى وضع علامة (x) أمام الإجابة.

العمر:

(   ) اقل من ٢٥ سنة (   ) من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة

(   ) من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة (   ) ٤٥ سنة فأكثر

المؤهل العلمي:

(   ) ثانوية عامة (   ) دبلوم متوسط (   ) بكالوريوس

(   ) دبلوم عالي (   ) ماجستير (   ) دكتوراه

التخصص :

(   ) محاسبة (   ) إدارة أعمال

(   ) علوم مالية (   ) أخرى................

سنوات الخبرة:

(   ) اقل من ٥ سنوات (   ) من ٥ سنة إلى أقل من ١٠ سنة

(   ) من ١٠ سنة إلى أقل من ١٥ سنة (   ) من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة

(   ) ٢٠ سنة فأكثر

المسمى الوظيفي :

(   ) مدير دائرة التدقيق الداخلي (   ) مدقق داخلي

(   ) مساعد مدقق داخلي (   ) مدير رقابة الداخلية

(   ) أخرى ....

الجزء الثاني يتكون من :

القسم الأول: العبارات التالية تتعلق بتوفر الهيكل التنظيمي ودوره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شــركات الكهرباء الأردنية، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين، يرجى بيان رأيكم حول العبارات التالية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	متوسطه	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يتضمن الهيكل التنظيمي في الشركة يتضــمن وجــود التدقيق الداخلي بما يحقق كفاءة الرقابة					
٢	يوجد تخطيط في قسم التدقيق ولدى المدققين الــداخليين يلائم تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٣	يوجد تنظيم في قسم التدقيق ولدى المدققين الــداخليين يلائم تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٤	تتوفر خريطة تنظيمية واضــحة ومفهومــة للمــدققين الداخليين تعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٥	يتم تحديد أهداف الشركة بشكل واضح مع وجود هيكل تنظيمي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٦	وجود تنسيق بين المدققين الداخليين وحسب الهيكل التنظيمي يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٧	وجود الخطط التنظيمية وترتيب المسبق لعملية التدقيق تساعد المدقين الداخليين في تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٨	تسمح المستويات الإدارية في قسم التــدقيق الــداخلي بالاتصال السريع و المباشر بين المدققين و المدراء					
٩	يتم توضيح وبيان صلاحيات كل مدقق مــن المــدققين الداخليين حتى يكون كل مدقق مسئولاً عن العمل الذي يقوم به					
١٠	يتم تنقل المدققين الداخليين داخل قسم التــدقيق لتبــادل المهام الوظيفية					

القسم الثاني: العبارات التالية تتعلق بتوفر النظام المحاسبي ودوره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شـــركات الكهرباء الأردنية، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين ، يرجى بيان رأيكم حول العبارات التالية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	متوسطه	غير موافق	غير موافق بشدة
١١	يوجد نظام محاسبي محوسب ملائم وواضـــح بالنســـبة للمدقق الداخلي					
١٢	يوجد نظام محاسبي لدى شركات الكهربـــاء الأردنيـــة يساعدهم في عملية التدقيق وعلـــى عـــرض النتـــائج وتفسيرها بطريقة واضحة					
١٣	يتميز النظام المحاسبي بسهولة فهمة وببســـاطة لـــدى المدققين للقيام بعملهم					
١٤	يعمل وجود نماذج محددة لأنواع المستندات والسجلات و التقارير المالية بشكل محوسب يعمل علـــى تحقيـــق كفاءة الرقابة المالية لدى المدققين الداخليين					
١٥	يتضمن نشاط التدقيق الداخلي رقابة على مدخلات نظام المحاسبي ورقابة على العمليات التي يتم معالجتها					
١٦	تعتبر السجلات المالية المعبر عنها بالعملية المحاســـبية أو عملية المراجعة هي المرحلة الثانية مـــن مراحـــل الرقابة على نظام المحاسبي المحوسب في قسم التدقيق					
١٧	وجود نظام محاسبي تقليدي يؤثر على المدقق الـــداخلي في كفاءة الرقابة المالية					
١٨	وجود تدقيق داخلي على التقارير و القوائم المالية فـــي نظام المحاسبي المحوسب					
١٩	يتم تطوير وتحسين النظام المحاســـبي فـــي شـــركات الكهرباء الأردنية لتحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٢٠	وجود نظام محاسبي محوسب يســـاعد المـــدقق علـــى تحقيق كفاءة الرقابة المالية					

القسم الثالث: العبارات التالية تتعلق بتوفر استقلالية ودورها في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين ، يرجى بيان رأيكم حول العبارات التالية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	متوسطه	غير موافق	غير موافق بشدة
٢١	يتم اختيار المدققين الداخليين اللذين يتمتعون بالكفاءة و الخبرة					
٢٢	تتوفر السرية للمعلومات و البيانات لدى المدققين الداخليين أثناء قيامهم بعملية التدقيق لتحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٢٣	وجود استقلالية لدى المدققين الداخليين يمنع التحيز وإعطاء رأي غير مطابق للواقع					
٢٤	يقوم المدقق الداخلي بوضع برنامجه باستقلالية عن الإدارة والأقسام الأخرى					
٢٥	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلال عند القيام بالفحص وهذا يساعد في تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٢٦	يتحقق استقلال المدقق الداخلي عند إعداد تقريره					
٢٧	يراعي المدقق الداخلي القواعد الموضوعية عند القيام بالعمل لتحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٢٨	يلزم المدقق الداخلي بقواعد السلوك المهني لضمان استقلالية المدقق وتحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٢٩	يوجد إدراك لدى الإدارة العليا بأهمية استقلالية المدققين الداخليين أثناء قيامهم بعملهم					
٣٠	لا تخضع أنشطة الرقابة والتدقيق الداخلي إلى ضغوط من الإدارة العليا					

القسم الرابع : العبارات التالية تتعلق بتوفر نظام لتقدير للمخاطر ودوره في تحقيق كفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين ، يرجى بيان رأيكم حول العبارات التالية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	متوسطه	غير موافق	غير موافق بشدة
٣١	يوجد لدى المدققين الداخليين تقدير للمخاطر أثناء عملية التدقيق					
٣٢	وجود تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية لدى المدققين الداخليين يعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٣٣	إن تقدير المخاطر يساعد المدقق في اكتشاف الخطأ البشري الناتج عن الإهمال و السهو والخطأ المتعمد					
٣٤	وجود تقدير للمخاطر لدى المدقق الداخلي يحد من تحريف البيانات المالية و احتمالية تعرض الأصول للخسارة أو الاختلاس					
٣٥	يقوم المدقق الداخلي بتقدير مخاطر الرقابة لتحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٣٦	يقوم المدققين الداخليين بإجراء اختبارات الرقابة وتقدير المخاطر للتأكد من فعالية النظام المحاسبي وذلك لتحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٣٧	تقدير المخاطر يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها					
٣٨	يقوم المدقق الداخلي بتقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات الرقابية لتقدير مخاطر الرقابة					
٣٩	إن توفر الرقابة المالية يعمل على تقليل درجة المخاطر الرقابية					
٤٠	يتم وجود تقدير لمخاطر الرقابة على مستوى عالي يؤثر على كفاءة الرقابة المالية لدى المدقق الداخلي					

القسم الخامس : العبارات التالية تتعلق بكفاءة الرقابة المالية في شركات الكهرباء الأردنية ، حسب وجهة نظر المدققين الداخليين ، يرجى بيان رأيكم حول العبارات التالية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	متوسطه	غير موافق	غير موافق بشدة
٤١	إن فاعلية الرقابة تزيد من قوة الرقابة المالية					
٤٢	وجود قواعد و معايير للأداء محـــددة جيـــداً تلـــزم المدققين التقيد بها					
٤٣	اختيار الموظفين الأكفاء يلعب دورا مهما في انجـــاز و تحقيق أهداف الشركة					
٤٤	توفر مجموعة مستنديه من البيانات لـــدى المـــدققين تساعدهم في عملية التدقيق					
٤٥	وجود الفصل بين مسؤوليات المدققين يحقق كفـــاءة وفاعلية الرقابة					
٤٦	وجود الرقابة المحاسبية على الأصول و الالتزامات تؤدي إلى تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٤٧	وجود الرقابة الإدارية و الإشراف علـــى المـــدققين تعمل على تحقيق كفاءة الرقابة المالية					
٤٨	وجود مبادئ و أســـس وقواعـــد محاســـبية تحكـــم المعالجة المحاسبية للعمليات					
٤٩	يتم تقسيم العمل المحاسبي بين الموظفين لكي يـــدقق كل موظف عمل الموظف الذي سبقه تجنبا للأخطاء و التزوير					
٥٠	وجود الإلمام الكافي بالرقابة الداخلية لدى المـــدققين الداخليين يعمل على تحسين كفاءة الرقابة المالية					

مع جزيل الشكر و التقدير **الباحثة**

Efficiency of Financial Control in the Jordanian Electricity Companies

By

Suzan Esmat Shraim

Supervisor

Dr.Mohammad Rahahleh

This study aimed to identify the efficiency of financial control in the electricity companies of Jordan, and on the suitability of the organizational structure in these companies to achieve efficient financial control, and the degree of risk assessment in the presence of an accounting system properly and effectively, and the suitability of the independence in the achievement of the efficiency of financial control has been designed questionnaire to address the practical side have been distributed to internal auditors in the electricity companies of Jordan, following the method of scanning the over all study population (Internal Auditing), have been distributed (70) questionnaire was subjected to analysis of (63) questionnaire as per (90%) of the questionnaires distributed, was the use of simple regression (Simple Regression) to test hypotheses.

Reached following the most important results :

1.The independent variable Organization Structure effect on Efficiency of Financial Control , in the Jordanian Electricity.

2.The independent variable Independence effect on Efficiency of Financial Control , in the Jordanian Electricity.

3.The independent variable Risk Assessment effect on Efficiency of Financial Control , in the Jordanian Electricity.

4.The independent variable Accounting System effect on Efficiency of Financial Control , in the Jordanian Electricity.

Based on the result reached in this study, the researcher recommends the following:

1. The need to increase the use of the Technique Auditing on Efficiency of Financial Control , in the Jordanian Electricity.
2. The need to increase the use of the Independence Auditing effect on Efficiency of Financial Control , in the Jordanian Electricity.